من

الدكتـــاتوريـة

إلـى

الديمـــقراطية

إطـــار تصـــوري للتـــــحرر

جين شارب

مؤسسة ألبرت أينشتاين

مؤسسة ألبرت أينشتاين

رسالة المؤسسة

تتضح رسالة مؤسسة ألبرت أينشتاين في العمل على تطوير دراسة عالمية واستخدام استراتيجي لأعمال اللاعنف في الصراعات، من هذا المنطلق فإن المؤسسة تكرس نفسها من أجل:

- **الدفاع عن الحريات والمؤسسات الديمقراطية.**
- **معارضة الاضطهاد والدكتاتورية والقتل الجماعي .**
- **تقليص الاعتماد على العنف كأداة سياسة .**

تعمل المؤسسة على تحقيق هذه الرسالة من خلال ثلاثة أساليب وهي:

- **تشجيع الأبحاث والدراسات السياسية حول أساليب العمل اللاعنيف واستعمالاتها في الماضي في نزاعات مختلفة .**
- **طرح نتائج البحوث أمام الرأي العام من خلال المنشورات والمؤتمرات ووسائل الإعلام .**
- **التشاور مع المجموعات المتنازعة حول الإمكانية الإستراتيجية للعمل اللاعنيف.**

من الدكتـــاتوريـة

إلى الديمـــقراطيـة

إطـــار تصـــوري للتـــــحرر

ترجمة: خالد دارعمر

يسرنا أن نضع مادة هذا الكتاب في متناول الجميع
حيث يسمح باستخدامها والاقتباس منها دون الحصول على إذنٍ مسبق من المؤلف جين شارب

الطبعة الأولى :أيار2002
الطبعة الثانية :حزيران2003

نشرت لجنة استعادة الديمقراطية في بورما هذا الكتاب" من الدكتاتورية إلى الديمقراطية "أول مرة في بانكوك عام 1993 بالتعاون مع صحيفة العهد الجديد .ثم تم ترجمته إلى ثمان لغات على الأقل منذ ذلك الحين حيث نشر في الصرب واندونيسيا وتايلندا وبلدان أخرى .هذه هي المرة الثانية التي ينشر فيها في الولايات المتحدة الأمريكية.

عنوان مؤسسة ألبرت أينشتاين

The Albert Einstein Institution
427 Newbury Street
Boston, MA 02115-1801, USA
Tel: USA + 617-247-4882
Fax: USA + 617-247-4035
einstein@igc.orgE-mail:
www.aeinstein.orgWebsite:

المحتويات

المقدمة

كيف تستطيع الشعوب منع والقضاء على الأنظمة الدكتاتورية؟ شكلت هذه القضية جزئاً من اهتماماتي الرئيسية لسنوات عدة، حيث نبع هذا الاهتمام من إيماني بأنه لا يجب للبشرية أن تخضع وتسحق بواسطة مثل هذه الأنظمة .وجاءت قراءاتي حول أهمية الحرية الإنسانية وطبيعة الأنظمة الدكتاتورية) خاصة قراءاتي لأرسطو والتحاليل التي كتبت حول النظام الاستبدادي (بالإضافة إلى تاريخ الأنظمة الدكتاتورية) خاصة نظام الحكم النازي وحكم ستالين (لتعزز هذا الإيمان .

تعرفت خلال السنوات على أناس عانوا تحت الحكم النازي، حتى أن بعضهم نجوا من المعسكرات الاعتقال النازية .ففي النرويج مثلاً التقيت بأشخاص قاوموا الحكم الفاشي ونجوا منه ولكنهم سمعوا عن أشخاص لم يحالفهم الحظ وقضوا أثناء مقاومتهم للفاشية .تحدثت أيضاً مع يهود نجوا من براثن النازية ومع أشخاص ساعدوهم على النجاة .

جاءت معرفتي بالإرهاب الذي مارسته الأنظمة الشيوعية في عدة بلدان من الكتب أكثر منها من الاتصالات الشخصية، حيث تركت هذه الممارسات أثراً لاذعاً في نفسي لأن هذه الأنظمة كانت تفرض نفسها باسم التحرر من الاضطهاد والاستغلال.

أصبحت حقائق الأنظمة الدكتاتورية أكثر واقعية وذلك من خلال زيارة أشخاص في العقود الأخيرة الماضية من بلدان تحكمها أنظمة دكتاتورية مثل بنما وبولندا وتشيلي والتبت وبورما .الأشخاص الذين حاربوا العدوان الشيوعي الصيني في التبت والروس الذين هزموا الانقلاب المتشدد الذي حصل في آب عام 1991 والتايلنديون الذين منعوا العودة إلى الحكم العسكري باستخدام النضال اللاعنيف، هذه الحقائق تركت وقعاً مزعجاً في نفسي عن الطبيعة الماكرة لهذه الأنظمة الدكتاتورية.

الشعور بالرثاء والغضب ضد الممارسات الوحشية، والشعور بالإعجاب برزانة بطولة الرجال والنساء شجعتها أحياناً زيارات إلى أماكن كانت المخاطر الكبيرة لا تزال تحدق بها، لكن شجاعة التحدي من قبل الأشخاص استمرت، تمثلت هذه الأماكن ببلدان مثل بنما ونيجيريا ومدينة فيلنيس في لتوانيا التي عانت من القمع السوفييتي المستمر وساحة تيانامن في بكين خلال التظاهرات الاحتفالية بالحرية حيث دخلت أول ناقلات الجنود المدرعة في تلك الليلة المصيرية، ومراكز قيادة المعارضة الديمقراطية في غابات مانربلو في بورما الحرة.

قمت أحياناً بزيارة مواقع الذين سقطوا مثل برج التلفزيون ومقبرة فيلنيس في لتوانيا والحديقة العامة في ريغا) في لاتفيا (حيث أطلقت الأعيرة النارية على الناس لتقتلهم، ومركز فراري في شمال إيطاليا حيث قتل الفاشيون المقاومين، والمقبرة المتواضعة في مانربلو الممتلئة بأجساد الرجال الذين قتلوا وهم في مقتبل العمل .الحقيقة المرة أن نشوء الأنظمة الدكتاتورية لا يخلف إلا الموت والدمار .

من هنا ومن منطلق اهتماماتي وخبراتي نشأ لدي أمل راسخ بأن هناك سبيل لمنع الظلم، وأن هناك سبيل للنضال ضد الأنظمة الدكتاتورية بنجاح دون اللجوء إلى الذبح المتبادل، وأنه يمكن القضاء على الأنظمة الدكتاتورية ومنع نشوء دكتاتوريات جديدة من النهوض من جديد .

حاولت أن أفكر ملياً وبحذر خلال العديد من السنوات في أكثر السبل نجاعة في تفكيك الأنظمة الدكتاتورية بأقل الخسائر في المعاناة والأرواح، وعليه قمت بعمل دراسات للأنظمة الدكتاتورية وحركات المقاومة والثورات والفكر السياسي وأنظمة الحكم، وخاصة النضال اللاعنيف الواقعي.

جاء هذا العمل نتيجة لهذه الدراسات، وبالرغم من علمي بأنه بعيد عن التمتع بصفة الكمال إلا أنه ربما يقدم بعض الإرشادات للمساعدة في التفكير والتخطيط لإنتاج حركات تحرر أقوى وأكثر تأثيراً مما قد يكون عليه الحال.

يركز هذا العمل على المشكلة العامة وهي كيفية القضاء على النظام الدكتاتوري ومنع قيام نظام دكتاتوري جديد، حيث جاء هذا التركيز من منطلق الضرورة ومن منطلق الخيار المتعمد .لا أملك الكفاءة على إصدار تحليل مفصل أو عمل وصفة لبلد معين، ولكنني آمل أن يعود هذا التحليل العام بالفائدة على الشعوب التي تواجه حقائق الحكم الدكتاتوري، وهي لسوء الحظ كثيرة .على هذه الشعوب أن تختبر مدى صلاحية تطابق هذا التحليل والتوصيات الرئيسية التي يطرحها على أوضاعهم وعلى نضالهم من أجل التحرر.

أود أن أتقدم بالشكر إلى الأشخاص الذين ساهموا في إنجاز هذا العمل :مساعدي الخاص بروس جنكنز الذي قدم مساهمة لا تقدر بثمن من خلال تحديده لمشاكل المحتوى والعرض ومن خلال توصياته الدقيقة لعرضٍ أكثر وضوحاً ودقة للأفكار الصعبة) خاصة فيما يتعلق بالإستراتيجية (والتركيبة التنظيمية وإجراء تحسينات على تحرير الكتاب .أود أيضاً أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى المساعدة في التحرير التي قدمها ستيفن كودي، وإلى الدكتور كرستوفر كروغلر وروبرت هلفي اللذان قدما نقداً ونصحاً هامين .أشكر أيضاً الدكتورة هيزل مكفرسون والدكتورة باتريشا باركمان اللذان زوداني بمعلومات عن النضال في أفريقيا وأمريكا اللاتينية على التوالي . وبالرغم من أن هذا العمل قد استفاد كثيراً من هذا الدعم الكريم، إلا أن التحليل والنتائج الواردة فيه هي مسئوليتي .

لا أفترض في أي موقع من هذا التحليل أن تحدي الأنظمة الدكتاتورية سيكون عملاً سهلاً ودون ثمن، لأن جميع أنواع النضال لها تعقيداتها ولها ثمنها .ستؤدي محاربة الأنظمة الدكتاتورية بطبيعة الحال إلى وقوع إصابات ولكنني آمل أن يقوم هذا التحليل بدفع قيادات المقاومة إلى اعتبار استراتيجيات تزيد من فعاليتهم وتقلص من المستوى النسبي في الإصابات.

لا يجب تفسير هذا التحليل على أنه يعني أنه بانتهاء نظام دكتاتوري معين تنتهي جميع المشاكل، حيث أن سقوط نظام معين لا يخلق المدينة الفاضلة بل أنه يفتح المجال أمام جهود طويلة لبناء علاقات اجتماعية واقتصادية وسياسية عادلة وإلى القضاء على أشكال اللاعدالة والاضطهاد الأخرى .آمل أن يعود هذا الاختبار المختصر في كيفية تفكيك الأنظمة الدكتاتورية بالفائدة على الشعوب في أي مكان تسيطر فيه الرغبة في التحرر .

جين شارب

6تشرين أول) أكتوبر1993 (

Albert Einstein Institution

427 Newbury Street

Boston Massachusetts 02115-1801

الفصل الأول

مواجهة الدكتاتورية بأسلوب واقعي

شهدت السنوات الأخيرة انهيار العديد من الأنظمة الدكتاتورية المختلفة، سواء كانت هذه الأنظمة ذات أصل داخلي أو خارجي، عند مواجهتها لتحدي الشعوب المنتظم، وأثبتت عدم قدرتها على تحدي الشعوب السياسي والاقتصادي والاجتماعي المشترك بالرغم من أنه كان ينظر إليها على أنها أنظمة متوطدة ومنيعة.

فمنذ عام 1980 استطاع تحدي الشعوب الذي تميز في الغالب باللاعنف إسقاط الأنظمة الدكتاتورية في استونيا ولاتفيا ولتوانيا وبولندا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وسلوفينيا ومدغشقر ومالي وبوليفيا والفلبين .وعملت المقاومة باستخدام النضال اللاعنفي على ترسيخ التوجه نحو الديمقراطية في نيبال وزامبيا وكوريا الجنوبية وتشيلي والأرجنتين وهاييتي والبرازيل وأوروغواي وملاوي وتايلندا وبلغاريا وهنغاريا وزائير ونيجيريا وأجزاء مختلفة من الاتحاد السوفييتي السابق) حيث لعبت دوراً هاماً في هزيمة الانقلاب المتشدد الذي حصل في آب عام 1991).

بالإضافة إلى التحدي السياسي العارم [1]في الصين وبورما والتبت في السنوات الأخيرة، وبالرغم من أن هذا النضال لم يقض على أنظمة الحكم الدكتاتوري أو الاحتلال القائمة إلا أنه كشفت عن الطبيعة الوحشية لهذه الأنظمة القمعية أمام أعين المجتمعات الدولية، كما أنه قدم للشعوب خبرة قيمة عن هذا الشكل من النضال .

من المؤكد أن انهيار الأنظمة الدكتاتورية في البلدان الوارد ذكرها أعلاه لم يمحو جميع المشاكل الأخرى في هذه المجتمعات :فالفقر والجريمة وعدم الفعالية البيروقراطية وتخريب البيئة هي ما تورثه الأنظمة القمعية .ولكن سقوط هذه الأنظمة الدكتاتورية كان له الحد الأدنى من تخفيف معاناة ضحايا القمع، وفتح الطريق أمام إعادة بناء هذه المجتمعات بوجود حريات سياسية وديمقراطية وشخصية وبوجود عدالة اجتماعية.

مشكلة متواصلة

من الملاحظ أنه خلال العقود الماضية أصبح هناك توجهات أكبر نحو تطبيقٍ للديمقراطية والحرية في العالم . فحسب ما جاء في مسح أصدرته مؤسسة فريدم هاوس التي تنشر مسحاً دولياً سنوياً حول وضع الحقوق السياسية

[1] اللاتعاون و الاحتجاج) اللاعنيف النضال هلفي روبرت استخدمه والذي السياق هذا في الوارد "السياسي التحدي" مصطلح يعني اللاعنيف النضال مساواة عن الناتجين والتحريف الارتباك على كرد المصطلح نشأ .سياسية لأغراض وبفعالية بتحدٍ المنفذ (والتدخل مواجهة تعمد إلى "تحدي" مصطلح ويشير الديني، أو الأخلاقي "اللاعنف"و (دينية أو أخلاقية لأسباب السلاح حمل رفض) بالسلامية الهدف إلى بالإضافة (السياسي) العمل فيها يوظف التي البيئة "السياسي التحدي" ويصف .الخنوع وعدم العصيان خلال من السلطة من الحكومية المؤسسات على السيطرة لاستعادة الشعوب به تقوم الذي العمل ليصف أساساً المصطلح ويستخدم .(السياسية السلطة) عمداً والعمليات الاستراتيجي التخطيط واستخدام الأنظمة هذه قوة مصادر على تكل لا هجمات تنفيذ خلال من وذلك الدكتاتورية الأنظمة هذا في متبادل بشكل تستخدم فهي **اللاعنيف والنضال اللاعنيفة والمقاومة السياسي التحدي** المصطلحات إلى بالنسبة أما .الغرض لهذا .(الخ... ونفسية واقتصادية اجتماعية) الأهداف من أوسع بمدى النضال إلى يشيران الأخيرين المصطلحين أن من بالرغم العمل

والحريات المدنية، أن عدد الدول في العالم التي تصنف أنها" حرة "قد زاد بشكل كبير خلال العشر سنوات الأخيرة [2]:

غير حر	حر جزئياً	حر	
64	76	55	**1983**
38	73	75	**1993**

وبالرغم من هذه الظاهرة الإيجابية إلا أن هناك أعداد كبيرة من الشعوب التي لا تزال تقبع تحت الظلم .فمنذ كانون الثاني /يناير1993 ، بلغت نسبة الشعوب التي لا تزال تعيش في بلدان ومناطق" غير حرة "أي المناطق التي تكون فيها الحقوق السياسية والحريات المدنية محدودة جداً 31% من عدد سكان الكرة الأرضية البالغ 5.45 بليون نسمة[3] .

يحكم البلدان والمناطق البالغ عددها 38 و 12 على التوالي وتصنف على أنها" غير حرة "مجموعة من الأنظمة الدكتاتورية العسكرية) مثل بورما والسودان (أو الأنظمة الملكية القمعية التقليدية) مثل المملكة العربية السعودية و بوتان (أو الأحزاب السياسية المسيطرة) مثل الصين وكوريا الشمالية (أو الاحتلال الأجنبي) مثل التبت وتيمور الشرقية (أو تكون في مرحلة انتقالية.

نجد اليوم أن العديد من البلدان تمر في مرحلة من التغيير الاقتصادي والسياسي والاجتماعي السريع، فبالرغم من أن عدد البلدان" الحرة "قد ازداد في السنوات العشر الأخيرة إلا أن هناك خطر محدق يتمثل في أن العديد من الأمم، أثناء هذه التغييرات الأساسية السريعة، تأخذ اتجاهاً معاكساً لتقع تحت نير أنظمة دكتاتورية جديدة، حيث تسعى الزمر العسكرية وأصحاب المطامح، والمسئولين المنتخبين، والأحزاب السياسية المذهبية باستمرار من أجل أن تفرض إرادتها، وتبقى الانقلابات ظاهرة مألوفة، وتستمر ظاهرة انتهاك حقوق الإنسان الأساسية والحقوق السياسية للعديد من الشعوب.

لا يزال الماضي لسوء الحظ يعشش بيننا، حيث تعتبر مشكلة الأنظمة الدكتاتورية مشكلة عويصة .هنالك العديد من الشعوب التي تعيش تحت القمع المحلي أو الأجنبي منذ عشرات بل مئات السنين .وغالباً ما يكون الخنوع إلى رموز السلطة والحكام دون مسائلة قد غُرس في الذهن، ففي أكثر الحالات تطرفاً تكون مؤسسات المجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى الدينية– خارج حدود سيطرة الدولة -قد أُضعفت عمداً أو حولت إلى مؤسسات تابعة أو قد استبدلت بمؤسسات صارمة تستخدم من قبل الدولة أو الحزب الحاكم للسيطرة على المجتمع، ويكون المواطنين قد شتتوا لدرجة أنهم أصبحوا كتلة من الأفراد المعزولين الذين لا يستطيعون العمل معاً لنيل الحرية أو نيل ثقة بعضهم البعض أو حتى المبادرة بأي شيء.

---

[2] Freedom House, *Freedom in the World: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties*, 1992-1993 (New York: Freedom House, 1993), p. 66
(1993 يناير/الثاني كانون شهر من تبدأ 1993 سنة أرقام)

.هاوس فريدم نظر وجهة من "حر غير" و "جزئياً حر" و "حر" فئات لمعرفة 80-79 الصفحات أنظر

[3] Freedom House, *Freedom in the World* p. 4

تكون النتيجة بطبيعة الحال متوقعة حيث يصبح المواطنون ضعفاء لا حول لهم ولا قوة وتنقصهم الثقة بالنفس وغير قادرين على المقاومة، وغالباً ما يخافون الحديث عن مدى كرههم للنظام الدكتاتوري و حلمهم بالحرية حتى مع عائلاتهم وأصدقائهم، حتى أن الرعب يدب في قلوبهم إذا فكروا جدياً بالمقاومة، وفي النهاية تجدهم يعانون دون سبب ويواجهون مستقبلاً بلا أمل.

ربما تكون الأوضاع الحالية تحت الأنظمة الدكتاتورية أسوأ بكثير مما كانت عليه في الماضي حيث نجد في الماضي أن البعض اتخذ من المقاومة طريقاً وربما كان هناك احتجاجات عارمة ومظاهرات وربما تكون الروح المعنوية قد ارتفعت ولكن لوقت قليل وربما قامت الأفراد والمجموعات بمبادرات شجاعة مؤكدين على مبادئهم أو تحديهم في أوقات أخرى .إن أعمال المقاومة هذه، بغض النظر عن نبل دوافعها، لم تكن كافية للتغلب على الخوف المتجذر لدى الناس وعادة الطاعة المزروعة فيهم، الأمر الذي يعتبر من المتطلبات الضرورية للقضاء على الأنظمة الدكتاتورية .من المؤسف أن مثل هذه الأعمال أدت إلى المزيد من المعاناة وأعداد القتلى بدلاً من تحقيق الانتصارات أو حتى تحقيق الأمل.

حرية عن طريق العنف؟

ما العمل إذاً في مثل هذه الظروف التي تبدوا فيها الإمكانيات الجلية وكأنها عديمة الفائدة حيث أن الأنظمة الدكتاتورية غالباً ما تتجاهل المحددات القانونية والدستورية والأحكام القضائية والرأي العام .يكون استنتاج الناس في ردة فعلهم على الممارسات الوحشية والتعذيب والاختفاء والقتل أن العنف وحده فقط قادر على القضاء على الأنظمة الدكتاتورية .فنجد أحياناً أن الضحايا الغاضبون ينظمون صفوفهم لمحاربة ممارسات الأنظمة الدكتاتورية الوحشية مستخدمين ما أتيح لهم من عنف ومن قدرات عسكرية بالرغم من ضعف فرص النجاح ويقاتلون بشجاعة ويدفعون ثمناً باهظاً في المعاناة والأرواح، ويحققون إنجازات مميزة ولكن قليلاً ما أدت أعمالهم إلى الحصول على الحرية، لأن الثورات العنيفة غالباً ما تواجه بممارسات قمع وحشية تقتل ما تبقى من أمل لدى الناس.

خيار استخدام العنف مهما كانت حسناته يعكس بوضوح أمراً واحداً وهو **أن اللجوء إلى وضع الثقة في أساليب العنف إنما يعني استخدام أسلوب للنضال يتميز الطغاة دائماً بالتفوق فيه** .تتميز الأنظمة الدكتاتورية باستعدادها لاستخدام العنف الذي تستطيع به سحق الحركات الديمقراطية مهما طال الزمن وفي نهاية المطاف لا تجد هذه الحركات أمامها خياراً إلا مواجهة الحقائق العسكرية الصعبة وهي أن الأنظمة الدكتاتورية تتفوق بامتلاكها للعتاد العسكري والذخائر ووسائل النقل وتتفوق بحجم القوات العسكرية بحيث لا تستطيع الحركات الديمقراطية برغم شجاعة أفرادها من أن تكون، في أغلب الأحيان، مثيلاً لها .

يلجأ المنشقون عادة إلى حرب العصابات عندما يتضح لهم عدم واقعية التمرد العسكري، ولكن هذا الخيار لا يعود في أغلب الأحيان بالنفع على الشعوب المضطهدة أو يقودها نحو تحقيق الديمقراطية .إن خيار حرب العصابات يؤدي إلى وقوع خسائر فادحة في أبناء الشعب المُضطهَد، أضف إلى ذلك أن إمكانية فشل هذا الخيار واردة بالرغم من وجود نظرية وتحاليل إستراتيجية معززَة ووجود دعماً دولياً له .وعادة ما تستمر حرب العصابات إلى فترات طويلة يقوم خلالها النظام الحاكم بإجبار السكان على النزوح مما يؤدي إلى معاناة جسيمة .

وحتى إذا حققت حرب العصابات نجاحاً فإن لها أثراً سلبياً على المدى البعيد فهي تحول النظام الدكتاتوري الحالي إلى نظاماً أكثر دكتاتوريةً، وعند نجاح مقاتلي حرب العصابات وتوليهم السلطة فإنهم يخلقون نظام حكمٍ أكثر دكتاتوريةً من النظام السابق الذي حاربوا ضده بسبب تأثير مركزية القوات العسكرية الممتدة وبسبب ضعف أو دمار مجموعات ومؤسسات المجتمع المستقلة– التي هي بمثابة العناصر الحيوية في إنشاء مجتمع ديمقراطي دائم -أثناء فترة النضال .من هنا فإن على خصوم الأنظمة الدكتاتورية أن يبحثوا عن خيارٍ آخر.

انقلابات، انتخابات، منقذين أجانب؟

قد ينظر البعض إلى أي انقلاب ضد نظام دكتاتوري على أنه الخيار الأسهل والأسرع نسبياً في التخلص من النظام الحاكم البغيض .ولكن هناك مشاكل خطرة ترافق هذا الخيار أهمها أنه لا يغير في مساوئ توزيع السلطات بين الشعب وبين الفئة التي تسيطر على الحكومة وقواتها العسكرية .إن إزاحة أشخاص معينين أو إزاحة زمرة معينة تفتح المجال أمام مجموعة أخرى لتحل محلها، وقد تكون هذه المجموعة، من الناحية النظرية، أكثر دعة في ممارساتها وتكون منفتحة أكثر بطرق محدودة إلى الإصلاح الديمقراطي، لكن إمكانية حدوث العكس هي الأقوى .

فعندما تعزز الزمرة مركزها فإنها قد تتحول إلى نظام أكثر همجية وأكثر طموحاً من النظام السابق، بالتالي فإن زمرة الحكم الجديدة– التي عقد الناس عليها آمالهم -تستطيع أن تفعل ما تريد دون أي مراعاة للديمقراطية أو حقوق الإنسان، وهذا ما لا نطمح إليه في بحثنا عن حل لمشكلة وجود نظام دكتاتوري.

لا تسمح الأنظمة الدكتاتورية إجراء انتخابات قد تحدث تغييرات سياسية هامة .ونجد أن بعض الأنظمة الدكتاتورية مثل الأنظمة التي حكمت الاتحاد السوفييتي سابقاً قامت بإجراء استفتاءاتٍ لتظهر وكأنها ديمقراطية، ولكن هذه الاستفتاءات كانت مجرد إجراءات شكلية للحصول على موافقة الناس على مرشحين اختارتهم تلك الأنظمة بعناية بالغة .قد يوافق الحكام الدكتاتوريون على إجراء انتخابات إذا وقعوا تحت ضغوطات، ولكنهم يتلاعبون بها لكي يعينوا دمىً يتحكمون بها، وإذا سمح لشخص معارض أن يرشح نفسه ويتم بالفعل انتخابه فإنه يتم تجاهل النتائج أو قد يتعرض الشخص المنتخب إلى الترهيب أو الاعتقال أو حتى الإعدام مثلما حصل في بورما عام 1990 ونيجيريا عام1993 ، فالحكام الدكتاتوريون لا يسمحون بإجراء انتخابات تؤدي إلى عزلهم عن عروشهم.

لا يؤمن الكثير من الناس الذين يعانون تحت نير الأنظمة الدكتاتورية الوحشية، والعديد منهم الذين اختاروا المنفى لينجو من قبضتها، في قدرة الشعوب المضطهدة على تحرير أنفسها، فهم يأملون النجاة لشعوبهم فقط إذا تدخل الآخرون .حيث يضع هؤلاء ثقتهم في القوى الخارجية ويؤمنون بأن المساعدة الدولية فقط تمتلك القوة الكافية لإسقاط الأنظمة الدكتاتورية .

قد تكون هذه النظرة– عدم قدرة الشعوب المضطهدة على العمل بشكل مؤثر -صحيحة لفترة معينة من الزمن لأنه كما ذكرنا سابقاً لا تملك الشعوب المضطهدة الرغبة أو القدرة– بشكل مؤقت -على المقاومة، حيث أنها لا تملك الثقة في القدرة على مواجهة همجية الأنظمة الدكتاتورية ولا تعرف طريق لخلاصها .من هنا نجد أن الكثير من الناس يضعون آمالهم في التحرر في الآخرين حيث تعقد الآمال على قوة خارجية قد تتمثل في الرأي العام أو الأمم المتحدة أو بلد معين أو في إجراء مقاطعة اقتصادية وسياسية.

قد يبدو هذا السيناريو مجاباً ولكن في حقيقة الأمر نجد أن الاعتماد على قوة خارجية له انعكاساته الخطرة، فقد نضع ثقتنا في موضع خاطئ لأن المنقذ الخارجي لن يأتي يوماً وحتى إذا تدخلت دولة أجنبية فإنه لا يجب الثقة بها.

فيما يلي عرض لبعض الحقائق المر ة المتعلقة في الاعتماد على التدخل الأجنبي والتي تتطلب التركيز:

- تتحمل الدول الأجنبية أو حتى تساعد أنظمة الحكم الدكتاتورية من أجل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والسياسية .
- الدول الأجنبية مستعدة لبيع الشعوب المضطهدة بدلاً من الحفاظ على وعودها لها بالمساندة والتحرر مقابل هدف آخر.
- تتخذ الدول الأجنبية خطوات ضد الأنظمة الدكتاتورية فقط من أجل الحصول على مكاسب اقتصادية وسياسية وسيطرة عسكرية على البلاد.
- قد تتحرك الدول الأجنبية لمساندة المقاومة الداخلية عندما تكون الأخيرة قد بدأت بهز النظام الدكتاتوري وحولت تركيز العالم إلى طبيعته الهمجية.

يعود فضل بقاء الأنظمة الدكتاتورية في الوجود أساساً على التوزيع الداخلي للسلطة في البلاد التي تحكمها، فالسكان والمجتمع لا يشكلوا خطراً محدقاً بسبب ضعفهم لأن ثروة البلاد ومراكز قوتها موجودة في أيدي حفنة من الناس .أضف إلى ذلك أن التدخلات الدولية ضد الأنظمة الدكتاتورية قد تفيدها أو تضعفها بشكل أو بآخر، أما بالنسبة لاستمرارية وبقاء الأنظمة الدكتاتورية فهذا يتوقف بالأساس على عوامل داخلية .

فالضغوطات الدولية مثل فرض مقاطعة اقتصادية دولية أو فرض حصار اقتصادي أو قطع العلاقات الدبلوماسية أو الطرد من المنظمات الدولية أو الاستنكار من قبل المنظمات التابعة الأمم المتحدة أو الأعمال الأخرى المشابهة تعود بالفائدة على الشعوب المضطهدة ولكن فقط عندما يكون لديها حركة مقاومة داخلية قوية لأن بغياب مثل هذه الحركة لن يكون هناك ردود فعل دولية.

مواجهة الحقيقة الصعبة

النتيجة صعبة لأنه إذا أردنا أن نسقط نظام حكم دكتاتوري بفعالية وبأقل التكاليف فعلينا أن نقوم بالمهام الأربع التالية:

- تعزيز الشعوب المضطهدة في تصميمها وعزيمتها وثقتها بنفسها ومهارات المقاومة.
- تعزيز جماعات ومؤسسات الشعوب المضطهدة الاجتماعية المستقلة.
- خلق قوة مقاومة داخلية قوية.
- وضع خطة تحرر إستراتيجية حكيمة وكبيرة وتنفيذها بمهارة.

وقت النضال من أجل التحرر هو وقت الاعتماد على النفس وتقوية جماعات النضال الداخلية، وهذا ما دعا إليه تشارلز ستوارت بارنل خلال إضراب في أيرلندا عن دفع الأجور عام 1879 وعام:1880

> لا يفيد الاعتماد على الحكومة...عليكم الاعتماد فقط على عزيمتكم...ساعدوا أنفسكم من خلال وقوفكم معاً...امنحوا ضعفائكم القوة...توحدوا ونظموا صفوفكم...لكي تنتصروا [4].

ففي نهاية الأمر نجد أن التحرر من الأنظمة الدكتاتورية يعتمد أساساً على قدرة الشعوب على تحرير أنفسها بأيديها .حالات النجاح التي حققها التحدي السياسي أي استخدام النضال اللاعنيف من أجل تحقيق أهداف سياسية، كما جاء ذكرها أعلاه تشير إلى أن هناك فعلاً وسائل لتحرر الشعوب أنفسها، ولكن يبقى خيار التحدي السياسي)استخدام النضال اللاعنيف (بحاجة إلى تطوير .ستتناول الفصول القادمة هذه المسألة) خيار التحدي السياسي (بالتفصيل، ولكن علينا أولاً أن ننظر إلى قضية المفاوضات كأسلوب لتفكيك أنظمة الحكم الدكتاتوري .

---

[4] Patrick Sarsfield O'Hegarty, *A History of Ireland Under the Union*, 1880-1922 (London: Methuen, 1952), pp. 490-491

الفصل الثاني

مخاطر المفاوضات

قد يقع البعض في الخنوع السلبي عند مجابهة المشاكل المتفاقمة) المذكورة في الفصل الأول (في مواجهة الأنظمة الدكتاتورية، وقد يستنتج البعض أنه يجب الاتفاق مع النظام الدكتاتوري الذي يبدو وكأنه سيبقى إلى الأبد، عندما لا يرون وجود لأي فرصة لتحقيق الديمقراطية، حيث يأمل هؤلاء أن يكون باستطاعتهم إنقاذ عناصر إيجابية وإنهاء الممارسات الوحشية من خلال الصلح والتنازل والمفاوضات .يبدو هذا الخيار مقنعاً خاصة في حالة غياب الخيارات الواقعية .

لا يعتبر النضال ضد الأنظمة الدكتاتورية الهمجية أمراً محبباً، إذاً لماذا إتباع هذا السبيل؟ ولماذا لا نكون عقلانيون ونجد سبلاً للخلاص من خلال التحدث والتفاوض لإيجاد طريق ينهي النظام الدكتاتوري بشكل تدرجي؟ ألا تستطيع الحركات الديمقراطية أن تؤثر على الشعور الإنساني لدى النظام الدكتاتوري وتقنعه بتقليص سيطرته درجة درجة ومن ثم الاستسلام كلياً لبناء الديمقراطية؟

يقول البعض أن الحقيقة لا تقع في جانب واحد .فقد تكون الحركات الديمقراطية قد أساءت فهم الحكام الدكتاتوريين الذين ربما عملوا من منطلق دافع جيد في ظروف صعبة .أو قد يظن البعض أن الحكام الدكتاتوريين يتنازلون عن عروشهم أثناء الظروف الصعبة التي تواجه البلاد إذا قمنا بتشجيعهم واستهوائهم .و يقول البعض الآخر أن باستطاعتنا أن نعرض على الحكام الدكتاتوريون حلاً مرضٍ لجميع الأطراف .وقد يقول البعض أنه لا يوجد هناك حاجة إلى المزيد من النضال والمعاناة إذا كانت المعارضة الديمقراطية راغبة في حل سلمي) قد تساعد في إبرامه حكومة أخرى أو أفراد آخرين (لتسوية النزاع من خلال المفاوضات .ألا يبدو هذا الأمر أفضل مقارنة بصعوبة المعاناة والنضال) حتى لو كان هذا النضال اللاعنفي بدلاً من الحروب العسكرية(؟

مزايا ومحددات المفاوضات

تعتبر المفاوضات أداةً هامة في حل بعض أنواع قضايا النزاع ولا يمكن تجاهلها أو رفضها عندما تكون في الموضع المناسب .ففي بعض الحالات التي لا تكون فيها القضايا الجوهرية في خطر وبالتالي يكون التنازل أمراً مقبولاً نجد أن المفاوضات وسيلة ناجعة لتسوية النزاع .يعتبر الإضراب عن العمل للمطالبة برفع الأجور أحد الأمثلة الجيدة على الدور المناسب للمفاوضات في حل النزاع لأن الوصول إلى تسوية عن طريق المفاوضات سيؤدي إلى رفع الأجور لدرجة ترضي طرفي النزاع .ولكن تختلف نزاعات العمل مع نقابات العمال القانونية عن النزاعات التي تكون فيها قضية استمرارية بقاء نظام حكم دكتاتوري غاشم أو إنشاء حرية سياسية على المحك .

فعندما تكون القضايا التي على المحك تؤثر في مبادئ دينية أو قضايا الحرية الإنسانية أو تؤثر في التطور المستقبلي للمجتمع بشكل عام فإن المفاوضات لا توفر وسيلة للوصول إلى حلٍ يرضي جميع الأطراف لأنه لا

يمكن تقديم تنازلات عن بعض القضايا .في هذه الحالة يكون التحول في موازين القوى لصالح الحركات الديمقراطية فقط قادراً على حماية القضايا الأساسية الموضوعة على المحك .يحدث هذا التحول من خلال النضال لا المفاوضات .لكن هذا لا يعني عدم اللجوء إلى المفاوضات أبداً .القضية هنا أن المفاوضات لا تعتبر أسلوباً واقعياً للإطاحة بأنظمة الحكم الدكتاتوري القوية بغياب معارضة ديمقراطية قوية .

قد لا تشكل المفاوضات خياراً على الإطلاق لأن الحكام الدكتاتوريين المتمكنين والذين يشعرون بالأمان في مراكزهم يستطيعون رفض التفاوض مع المعارضة الديمقراطية، أو قد يتسببون في اختفاء المفاوضين الديمقراطيين عن الوجود عند البدء بالمفاوضات .

استسلام مفاوَض؟

عادة ما يكون لدى الأفراد والجماعات التي تعارض الأنظمة الدكتاتورية وتفضل أسلوب المفاوضات دوافع جيدة خاصة عندما يكون النضال المسلح ضد دكتاتورية همجية قد استمر لسنوات عدة دون تحقيق النصر، بالتالي فإن الناس بغض النظر عن توجهاتهم السياسية سيرغبون في حلٍ سلمي .والجدير بالذكر أن الحركات الديمقراطية تحمل قضية المفاوضات محمل الجد خاصة عندما يكون التفوق العسكري لصالح الحكام الدكتاتوريين ويصبح حجم الدمار والخسائر البشرية أمر غير محتمل، عندها نجد رغبة قوية للبحث عن طريق آخر يستطيع أن ينقذ بعض أهداف الحركات الديمقراطية وفي نفس الوقت ينهي دائرة العنف والعنف المضاد .

عرض" السلام "من خلال التفاوض مع الحركات الديمقراطية الذي تتقدم به أنظمة الحكم الدكتاتوري هو عرض خد اع، فهي تعرض التوقف عن العنف مقابل التوقف عن شن حرب على شعوبهم، وتجدهم يبادرون دون أي مساومة إلى إعادة الاعتبار إلى الكرامة الإنسانية وتحرير المعتقلين السياسيين ووقف التعذيب ووقف العمليات العسكرية والانسحاب من الحكومة والاعتذار للشعب.

عندما يكون نظام الحكم الدكتاتوري قوياً ولكن يعاني من وجود مقاومة تقلق مضاجعه فإنه يود عرض التفاوض على المعارضة لكي يجرها نحو الاستسلام تحت شعار" صنع السلام ."وقد تظهر الدعوة إلى المفاوضات بمظهر جذاب ولكن هناك مخاطر جمة تحيط بها .

بالمقابل عندما تكون المعارضة قوية ويكون النظام الدكتاتوري فعلاً مهدد نجد أن الحكام الدكتاتوريين يسعون وراء التفاوض لكي ينقذوا أكبر جزء من السيطرة والثروة التي لازالت بين أيديهم .لا يجب على الحركات الديمقراطية أن تساعد الحكام الدكتاتوريين في كلتا الحالتين .

على الحركات الديمقراطية أن تدرك أن الحكام الدكتاتوريون ينصبون مصائدهم في قلب العملية التفاوضية، وعندما تكون الدعوة إلى المفاوضات في وقت تكون فيه قضايا الحريات السياسية على المحك فقد تكون هذه الدعوة محاولة من الحكام الدكتاتوريين لجر الحركات الديمقراطية نحو الاستسلام بطريقة سلمية بينما يستمر العنف لديهم .ففي مثل هذا النوع من النزاعات يكون الدور الأمثل للتفاوض في نهاية نضالٍ حاسمٍ يسعى من خلاله الحكام الدكتاتوريين باتجاه إيجاد ممرٍ آمنٍ إلى أقرب مطار دولي لكي ينجوا بأنفسهم بعد أن انهارت قواهم .

القوة والعدالة في المفاوضات

إذا كان هذا الحكم بمثابة تعليقٍ قاسٍ على المفاوضات فربما علينا تعديل بعض الرومانسية المرتبطة بها، فالمطلوب هو تفكير جلي في كيفية عمل المفاوضات.

لا تعني المفاوضات أن يجلس طرفي النزاع معاً على أساسٍ متساوٍ ويتحدثون ويجدون حلاً للخلافات التي أوجد النزاع بينهم .هناك حقيقتين علينا أن نتذكرهما :أولاً لا تحدد العدالة النسبية وأهداف الآراء المختلفة فحوى الاتفاقية الناجمة عن المفاوضات، ثانياً إن قوة وقدرة كل طرف هي التي تحدد فحوى الاتفاقية الناجمة عن التفاوض بنسبة كبيرة .

علينا أن نأخذ العديد من الأسئلة الصعبة بعين الاعتبار :ما الذي يستطيع أن يفعله كل طرف على حدا فيما بعد للوصول إلى أهدافه إذا فشل الطرف الآخر في الوصول إلى اتفاق على طاولة المفاوضات؟ ما الذي يستطيع أن يفعله كل طرف على حدا بعد التوصل إلى اتفاق في حالة عدم التزام الطرف الآخر بوعوده واستخدم القوة المتوفرة لديه في تحقيق أهدافه ضارباً بالاتفاقية عرض الحائط؟

لا يكون التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض مبنياً على تقييم صحة أو خطأ القضايا الموضوعة على المحك بغض النظر عن كثرة أو قلة مناقشتها، ففي النهاية تأتي النتائج الحقيقية للمفاوضات من خلال تقييم لأوضاع القوة الحتمية والقوة النسبية للأطراف المتنافسة .ما الذي تستطيع أن تفعله الحركة الديمقراطية لضمان أن لا يكون هناك إنكار لأدنى حد من المطالب؟ ما الذي يستطيع أن يفعله الحكام الدكتاتوريون ليبقوا في السلطة وتحييد الحركات الديمقراطية؟ وفي حالة التوصل إلى اتفاق فإنه يكون ناجماً عن تقييم كل طرف لكيفية مقارنة القوة والقدرة المتوفرة للطرفين ومن ثم إعداد كيفية إنهاء صراع مفتوح.

علينا أن نراعي أيضاً الأمور التي يستطيع كل طرف التنازل عنها من أجل الوصول إلى اتفاق .هناك تنازل في المفاوضات الناجحة حيث يحصل كل طرف على ما يصبو إليه ويتنازل بالمقابل عن جزءٍ من أهدافه .

ما هي قوى مناصرة الديمقراطية التي يمكن التنازل عنها لصالح الحكام الدكتاتوريين إذا كان حكمهم من النوع الدكتاتوري المتعنت؟ ما هي أهداف الحكام الدكتاتوريون التي تستطيع الحركات الديمقراطية قبولها؟ هل سيقدم الديمقراطيون تنازلاً عن دوراً نص عليه الدستور في الحكومات المستقبلية لصالح الحكام الدكتاتوريين) سواء كانوا حزباً سياسياً أو ثلة عسكرية(؟ أين الديمقراطية في هذا الأمر؟

حتى لو افترضنا أن كل شيءٍ يتعلق بالمفاوضات قد سار على ما يرام، فإنه يبقى السؤال :ما هو نوع السلام الناتج عن المفاوضات؟ هل ستصبح الحياة أفضل أم أسوء مما سيكون عليه الأمر لو استمرت الحركات الديمقراطية في نضال ؟

أنظمة دكتاتورية" مرغوبة"

يوجد لدى الحكام الدكتاتوريين دوافع مختلفة مضمرة في هيمنتهم مثل القوة والمركز والثروة وإعادة تشكيل المجتمع وما إلى ذلك، وعلينا أن نتذكر أن تخلي الحكام الدكتاتوريين عن مراكز التحكم يعني تخليهم عن الدوافع الأخرى، بالتالي نجد أن الحكام الدكتاتوريين يحاولون الاحتفاظ بأهدافهم.

علينا أن لا ننسى أنه مهما كانت الوعود التي يقدمها الحكام الدكتاتوريين في التسوية السلمية فإنها تصب في اتجاه تأمين خنوع خصومهم من الحركات الديمقراطية، وفي النهاية تجدهم حقيرين لدرجة أنهم ينتهكون الاتفاقيات التي وقعوا عليها .

إذا وافقت الحركات الديمقراطية على وقف المقاومة من أجل التخلص المؤقت من القمع والاضطهاد فسينتهي بهم المطاف إلى الشعور بخيبة الأمل، فقلما يقلل التوقف عن المقاومة من حجم الاضطهاد حيث أنه عند زوال الضغوطات الداخلية والدولية عن الحكام الدكتاتوريين تجدهم يمارسون قمعاً وعنفاً أكر وحشية من ذي قبل .إن انهيار المقاومة الشعبية يزيل قوة التوازن التي قيدت سيطرة وهمجية النظام الدكتاتوري .ومن ثم يُفتح المجال أمام الحكام الدكتاتوريون ليتحركوا ضد أي شخص يريدونه،" لأن الدكتاتور يمتلك القوة ليضرب فقط حيث تنقصنا القوة للمقاومة"، كما كتب كرشنالال شردهاراني .[5]

المقاومة لا المفاوضات هي الضرورية للتغيير في النزاعات حيث تكون القضايا الأساسية على المحك، وعلى المقاومة في جميع الحالات تقريباً أن تستمر حتى تزيل الحكام الدكتاتوريين من السلطة .فالنجاح لا تحدده مفاوضات التسوية بل الاستخدام الحكيم لأكثر الأساليب الملائمة والقوية المتوفرة لدى المقاومة .قناعتنا والتي سيتم تناولها فيما بعد بتفاصيل أكبر هي التحدي السياسي أو النضال اللاعنيف، فهي تمثل الأسلوب الأقوى المتوفر لدى هؤلاء الذين يناضلون من أجل الحرية.

أي نوع من السلام؟

إذا قرر الحكام الدكتاتوريون والحركات الديمقراطية أن يتفاوضوا فسيكون هناك حاجة كبيرة للتفكير بوضوح بسبب المخاطر الكامنة في عملية التفاوض .فليس كل من يستخدم كلمة" سلام "يريد السلام الحر العادل .إن الخنوع للقمع والانصياع السلبي للحكام الدكتاتوريون عديمي الرحمة الذين ارتكبوا جرائم بحق مئات الآلاف من الناس لا يعتبر سلاماً .لقد دعا هتلر إلى السلام مرات عدة ولكن السلام الذي كان يدعو إليه يعني الخنوع لإرادته . السلام الذي يطرحه الحكام الدكتاتوريون لا يعني أكثر من سلام السجون أو القبور.

هناك أيضاً مخاطر أخرى، حيث أن المفاوضون عادةً ما يخلطون بين أهداف المفاوضات وعملية التفاوض نفسها .أضف إلى ذلك أن المفاوضون عن الحركات الديمقراطية أو المفاوضون الأجانب الأخصائيون الذين يساعدون في التفاوض يقدمون الشرعية المحلية والدولية للحكام الدكتاتوريون بجرة قلم في وقت لم تتوفر فيه هذه الشرعية لهؤلاء الحكام بسبب احتلالهم للدولة وانتهاكهم لحقوق الإنسان وممارساتهم الهمجية .فبدون هذه الشرعية التي تربوا إليها الأنظمة الدكتاتورية لن يستطيع الحكام الاستمرار في الحكم إلى الأبد، لذلك فعلى دعاة السلام أن لا يمنحوهم هذه الشرعية .

[5] Krishnalal Shridharani, *War Without Violence: A Study of Gandhi's Method and Its Accomplishments* (New York: Harcourt, Brace, 1939, and reprint New York and London: Garland Publishing, 1972), p. 260.

سبب للأمل

ذكرنا سابقاً أنه قد يجَبر قادة المعارضة على التفاوض انطلاقاً من شعورهم باليأس من النضال الديمقراطي، على أية حال، يمكن تغيير الشعور بالضعف .فالأنظمة الدكتاتورية لن تستمر إلى الأبد ولن تبقى الشعوب الرازحة تحت نير هذه الأنظمة ضعيفة ولن يسمح للحكام الدكتاتوريين أن يحتفظوا بقوتهم إلى ما لا نهاية .قال أرسطو منذ زمن بعيد" تُعَمِر أنظمة حكم الأقلية والأنظمة الاستبدادية إلى فترات أقل من غيرها من الأنظمة الأخرى...فالاستبداد قليلا ما يعمر [6]".وهذا ينطبق على الأنظمة الدكتاتورية المعاصرة، حيث يمكن أن نحول نقاط ضعفها إلى أزمات وأن نفكك قوة الحكام الدكتاتوريين) .سيتناول الفصل الرابع نقاط الضعف هذه بتفاصيل أكثر .(

يشير التاريخ المعاصر إلى ضعف الأنظمة الدكتاتورية ويكشف عن إمكانية انهيارها خلال فترة قصيرة نسبياً، فبينما انهار النظام الدكتاتوري الشيوعي في بولندا خلال عشر سنوات (1980-1990) انهار مثيله في ألمانيا الشرقية ومثيله في تشيكوسلوفاكيا خلال أسابيع عام1989 ، وفي السلفادور وغواتيمالا انهار الحكام الدكتاتوريين العسكريين الهمجيين عام 1944 خلال حوالي أسبوعان من النضال ضد كل منهما .أما نظام شاه إيران العسكري القوي فقد انهار خلال أشهر قليلة .وفي عام 1986 انهار نظام ماركوس في الفلبين أمام إرادة الشعب خلال أسابيع حيث قامت حكومة الولايات المتحدة وبسرعة بالتنصل من الرئيس ماركوس عندما أصبحت قوة المعارضة ماثلة للعيان .وعندما حاول المتشددون في الاتحاد السوفييتي تنفيذ انقلاب في آب 1991 أوقفهم التحدي السياسي خلال أيام، واستطاعت الشعوب التي رزحت تحت الظلم والاستبداد أن تستعيد استقلالها خلال أيام أو أسابيع أو أشهر.

يتضح لنا هنا أن المفاهيم السابقة القديمة التي تقول أن أساليب العنف تعمل دائماً بسرعة وأن أساليب اللاعنف تتطلب وقتاً طويلاً لم تعد صالحة المفعول .فبالرغم من أن هناك حاجة إلى وقت أطول لإحداث تغيير في الوضع والمجتمع إلا أن القتال الحقيقي ضد الأنظمة الدكتاتورية يحدث أحياناً بسرعة أكبر من خلال النضال اللاعنيف .

المفاوضات ليست البديل الوحيد لاستمرار حرب الإبادة أو الاستسلام، فالأمثلة الواردة في هذا الفصل بالإضافة إلى الأمثلة المذكورة في الفصل الأول هي خير دليل على وجود خيار آخر أمام هؤلاء الذين يريدون السلام والحرية :ألا وهو التحدي السياسي.

[6] Aristotle, *The Politics*, translated by T A Sinclair (Harmondsworth, Middlesex, England and Baltimore, Maryland: Penguin Books 1976 [1962], Book V, Chapter 12, pp. 231 and 232.

الفصل الثالث

من أين تأتي السلطة؟

تعتبر مهمة تحقيق مجتمع يتمتع بالحرية والسلام مهمة غير سهلة، فهي بحاجة إلى مهارات عظيمة وتنظيم وتخطيط، والأكثر من ذلك أنها تحتاج إلى القوة، حيث لا تستطيع الحركات الديمقراطية أن تسقط نظام حكم دكتاتوري وأن تحقق الحرية السياسية دون القدرة على تطبيق قوتها بفعالية .
ولكن كيف يكون هذا؟ ما هو نوع القوة التي تستطيع الحركات الديمقراطية استخدامها بحيث تكون كافية للقضاء على الدكتاتورية وشبكاتها العسكرية والشرطية الواسعة؟ تكمن الإجابات على هذه الأسئلة في فهم للقوة السياسية طالما تم تجاهله، على أية حال لن يكون تعلم هذا التبصر بالمهمة الصعبة لأن الحقائق الأساسية بسيطة:

أسطورة" سيد القرود"

هناك حكاية صينية من القرن الرابع عشر للمؤلف ليو جي توضح هذا الفهم المتجاهل للقوة السياسية بطريقة جيدة:[7]

كان يعيش في ولاية تشو الإقطاعية رجلُ عجوز، وقد استطاع هذا الرجل البقاء على قيد الحياة من خلال احتفاظه بقرود لخدمته، وكان أهالي تشو يسمونه جو غونغ أي" سيد القرود ."

كان هذا الرجل العجوز يجمع القردة كل صباح في ساحته ويأمر أكبرها أن يقودها إلى الجبال لجمع الفاكهة من الأجمة والأشجار .وكان سيد القرود يفرض على قردته قاعدة وهي أن يقدم كل قرد منهم عشر ما جمع إليه، وكان يعاقب كل قرد يتخلف عن ذلك بجلده دون رحمة .كانت معاناة القرود عظيمة ولكنها لم تجرؤ على الشكوى .

وفي يوم من الأيام سأل قرد صغير القرود الآخرين قائلاً" هل زرع الرجل الهرم جميع أشجار الفاكهة والأجمة؟ "فأجابوه" لا، إنها تنموا لوحدها ".ثم تساءل القرد الصغير فقال" ألا نستطيع أن نأخذ الفاكهة دون إذن من الرجل العجوز؟ فأجابوه" نعم نستطيع ".فقال القرد الصغير" لماذا إذاً نعتمد على الرجل العجوز، لماذا علينا أن نخدمه؟

7 هذه القصة أصلاً بعنوان "استخدام الخدع للسيطرة" *Rule by Tricks* من يو لي زي (1311-1375)، ترجمها سيدني تاي إلى الإنجليزية. جميع حقوق الطبع محفوظة. يو لي زي هو الاسم المستعار لليو جي. نشرت الترجمة في **أخبار: اللاعنف باستخدام عقوبات** *Nonviolent Sanctions: News from Albert Einstein Institution* (كامبردج، ماساتشوستس) **مؤسسة ألبرت أينشتاين** المجلد الرابع رقم 3 (شتاء 1992-1993) صفحة 3.

فهمت القردة جميعها ما كان يرنو إليه القرد الصغير حتى قبل أن ينهي جملته .وفي نفس الليلة وعند ذهاب الرجل الهرم إلى فراش النوم حيث ذهب في سبات عميق قامت القردة بتمزيق قضبان أقفاصها جميعها، كما أنها استولت على الفاكهة التي كان العجوز قد خزنها وأخذتها إلى الغابة .لم تعد القردة إلى العجوز بعد ذلك أبداً، وفي النهاية مات العجوز جوعاً.

يقول يو لي زي" يحكم بعض الرجال شعوبهم بإتباع الخدع، لا المبادئ الأخلاقية، هؤلاء الحكام يشبهون سيد القردة، فهم لا يعون تشوش أذهانهم ولا يدركون أنه في اللحظة التي يدرك الناس أمرهم ينتهي مفعول خدعهم ".

المصادر الضرورية للسلطة السياسية

المبدأ هنا بسيط فالحكام الدكتاتوريون بحاجة إلى مساعدة الشعب الذي يحكمونه حيث أنه من دون هذه المساعدة لا يستطيعون تأمين والحفاظ على مصادر القوة السياسية، وتشمل مصادر القوة السياسية على ما يلي:

- السلطة :إيمان الناس بشرعية النظام وأن طاعته واجب أخلاقي.
- الموارد البشرية :عدد وأهمية الأشخاص والجماعات التي تطيع وتتعاون أو تقدم العون للحكام.
- المهارات والمعرفة :يحتاجها النظام لأداء أعمال محددة ويوفرها الأشخاص والجماعات المتعاونون.
- العوامل غير الملموسة :وهي العوامل النفسية والفكرية التي تحث الناس على طاعة ومساعدة الحكام.
- المصادر المادية :وهي درجة سيطرة أو تحكم الحكام بالممتلكات والمصادر الطبيعية والمصادر المالية والنظام الاقتصادي ووسائل الاتصال والمواصلات.
- العقوبات :وتشمل العقوبات المطبقة على أو التي يهدد باستخدامها في حالة العصيان أو اللاتعاون لضمان الخضوع والتعاون اللازمين لبقاء النظام وقدرته على تنفيذ سياساته.

تعتمد هذه المصادر مجتمعة على قبول النظام الحاكم وعلى خضوع وطاعة جموع المواطنين له وعلى تعاون المواطنين والعديد من مؤسسات المجتمع، وهي مصادر غير مضمونة.
يعمل التعاون والطاعة والمساندة الكاملة على زيادة توفر مصادر القوة اللازمة وبالتالي يتسع مدى قوة أي حكومة.
بالمقابل يعمل منع التعاون الشعبي والمؤسساتي عن المعتدين والحكام الدكتاتوريين على تقليص وربما قطع توفر مصادر القوة التي يعتمد عليها جميع الحكام .فبغياب هذه المصادر تضعف قوة الحكام ومن ثم تنحل .
الحكام الدكتاتوريون حساسون للأعمال والأفكار التي تهدد قدرتهم على القيام بما يحلوا لهم، بالتالي فهم يهددون بمعاقبة هؤلاء الذين لا يطيعونهم أو يضربون أو يرفضون التعاون معهم .وهذه ليست نهاية الأمر فالقمع والممارسات الوحشية لا ينتجان دائماً عودة الدرجة اللازمة من الخضوع والتعاون اللازمين لعمل النظام الحاكم.

وعندما يتم التشديد على مصادر القوة أو قطعها إلى فترة كافية بالرغم من القمع تكون الانعكاسات الأولية على أنظمة الحكم الدكتاتورية متمثلة في عدم الاستقرار والإرباك، ثم يتبع الإرباك وعدم الاستقرار بضعف في قوة الأنظمة الدكتاتورية، ومع مرور الوقت يؤدي حجب مصادر القوة إلى شلل وعجز لدى النظام الحاكم وإلى تفكيكه في أقصى الحالات، وبالتالي تموت قوة الحكام الدكتاتوريين من الجوع السياسي .

تتوقف درجة التحرر أو الاضطهاد التي تمنحها أي حكومة على الإصرار النسبي للمحكومين على الحرية ورغبتهم وقدرتهم على مقاومة الجهود المبذولة لاستعبادهم .

وخلافاً للرأي السائد، حتى أنظمة الحكم الدكتاتورية الاستبدادية تعتمد على المواطنين والمجتمعات التي يحكمونها .كتب العالم السياسي كارل دتش في عام 1953 ما يلي:

> تكون القوة الاستبدادية قوية فقط في حالة عدم الحاجة إلى استخدام تلك القوة بكثرة، أما إذا احتاجت إلى استخدام قوتها ضد جميع المواطنين بكثرة فإن إمكانية استمرار تلك القوة تصبح ضعيفة .ولأن أنظمة الحكم الاستبدادية تحتاج إلى قوة أكثر للتعامل مع المحكومين مما تحتاج إليه أنواع الحكم الأخرى، فهي تحتاج أكثر إلى عادات إذعان واسعة مؤتمنة بين الناس، أضف إلى ذلك أن أنظمة الحكم الاستبدادية تحتاج إلى أن تكون قادرةً على الاعتماد على قطاعات هامة من السكان على الأقل في حالة وجود حاجة إليهم.[8]

وصف المنَظِر القانوني الإنجليزي جون أوستن من القرن التاسع عشر وضع أنظمة الحكم الدكتاتوري في مواجهة شعب ممتعض قائلاً إذا قررت غالبية المواطنون القضاء على الحكومة وتوفرت لديهم الرغبة في تحمل ممارساتها القمعية بغية الوصول إلى ذلك تصبح قوة الحكومة والذين يؤيدونها غير قادرة على حماية الحكومة البغيضة .واستنتج أوستن أنه لن يكون هناك إمكانية لإجبار الناس على العودة إلى الطاعة الدائمة والخضوع.[9]

أما نيكولو مكيافيللي فقد طرح قبل فترة طويلة قائلاً أن الأمير ..." الذي يعاديه جميع العامة لن يستطيع توفير الأمن لنفسه وكلما زادت قسوته كلما ضعف نظام حكمه [10]".

تمثل التطبيق السياسي العملي لهذا التبصر في المقاومة النرويجية الباسلة ضد الاحتلال النازي، وتمثل أيضاً في شجاعة البولنديون والألمان والتشيك والسلوفاكيون والكثير من الشعوب الأخرى التي قاومت العدوان والدكتاتورية الشيوعية، كما ذكرنا في الفصل الأول، وفي النهاية أدت مقاومتها إلى سقوط الحكم الشيوعي في أوروبا .طبعاً هذه ليست بالظاهرة الجديدة فحالات المقاومة اللاعنيفة تمتد حتى عام 494 قبل الميلاد عندما حجب العامة التعاون عن أسيادهم النبلاء الرومان .[11]لقد استخدمت الشعوب النضال اللاعنيف في أزمنة مختلفة في آسيا وأفريقيا والأمريكيتين ومنطقة آسيا الأسترالية وجزر المحيط الهادي وأوروبا .

---

[8] Karl W. Deutsch, "Cracks in Monolith," in Carl J. Friedrich, ed., *Totalitarianism* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1954), pp. 313-314.

[9] John Austin, *Lectures of Jurisprudence or the Philosophy of Positive Law* (Fifth Edition, revised and edited by Robert Campbell, 2 vol., London: John Murray, 1911 [1861]), Vol. I, p. 296.

[10] Niccolo Machiavelli, "The Discourse on the First Ten Books of Livy," in *The Discourse of Niccolo Machiavelli* (London: Routledge and Kegan Paul, 1950), Vol. I, p. 254.

[11] أنظر: Gene Sharp, *The Politics of Nonviolent Action*, (Boston: Porter Sargent, 1973), p. 75 ومصادر أخرى تاريخية أمثلة عن أخرى.

بالتالي فإن أهم ثلاث عوامل سوف تحدد درجة السيطرة أو عدم السيطرة على قوة الحكومة هي (1) :الرغبة النسبية للعوام في فرض حدود على قوة الحكومة (2) والمقدرة النسبية لمنظمات ومؤسسات المحكومين المستقلة في عمل حجب جماعي لمصادر القوة (3) وإمكانية المواطنين النسبية على حجب تجاوبهم ومساعدتهم .

مراكز القوة الديمقراطية

تتمثل إحدى خصائص المجتمع الديمقراطي في وجود عدة مجموعات ومؤسسات حكومية مستقلة عن الدولة تشمل على سبيل المثال العائلات والمنظمات الدينية والمؤسسات الثقافية والأندية الرياضية والمؤسسات الاقتصادية والنقابات واتحادات الطلبة والأحزاب السياسية والقرى ومؤسسات الجيرة وأندية الحدائق ومنظمات حقوق الإنسان والمجموعات الموسيقية والمجتمعات الأدبية ومؤسسات أخرى، حيث تنبع أهمية هذه الأجسام من خدمتها لأهدافها ومن توفير احتياجات الاجتماعية .

أضف إلى ذلك أن لهذه الأجسام أهمية سياسية فهي توفر أسس جماعية ومؤسساتية يستطيع الناس من خلالها التأثير على توجه المجتمع ومقاومة الجماعات الأخرى أو الحكومة عندما تتعدى على مصالحها ونشاطاتها وأهدافها .لا يستطيع الأفراد المنعزلين الذين لا ينتمون لمثل هذه المجموعات التأثير على باقي المجتمع وبالطبع تكون درجة تأثيرهم على الحكومة أقل وينعدم تأثيرهم على أنظمة الحكم الدكتاتورية .

بالتالي إذا كان بإمكان الحكام الدكتاتوريون سلب استقلالية وحرية هذه المؤسسات فإن المواطنون يصبحون ضعفاء نسبياً .وإذا كان هناك إمكانية لفرض سيطرة دكتاتورية الحكم المركزي على هذه المؤسسات فإنها) أي المؤسسات (ستستخدم للسيطرة على الأعضاء الأفراد وعلى هذه المجالات من المجتمع .

على أية حال، إذا استطعنا الاحتفاظ أو إعادة الاستقلالية والحرية لهذه المؤسسات المدنية المستقلة) خارج سيطرة الحكومة (فإنها تكون هامة جداً لتطبيق التحدي السياسي .إن الشيء المشترك بين الأمثلة أعلاه على تفكك أو إضعاف الأنظمة الدكتاتورية هو التطبيق **الواسع** الشجاع للتحدي السياسي من قبل المواطنون ومؤسساتهم .

وكما ذكرنا أعلاه فإن مراكز القوة هذه تعطي المؤسسات الأسس التي من خلالها يمكن الضغط على السيطرة الدكتاتورية أو تحديها .وفي المستقبل، تصبح مراكز القوة هذه جزءاً لا يمكن الاستغناء عنه من القاعدة البنيوية لمجتمع حر، حيث نجد أن استقلالها ونموها المستمرين هما متطلبان لنجاح النضال التحرري.

إذا كان الحكم الدكتاتوري ناجحاً بشكل كبير في تدمير أو السيطرة على مؤسسات المجتمع المستقلة فعلى المقاومة أن تخلق جماعات ومؤسسات اجتماعية مستقلة جديدة أو أن تختار السيطرة الديمقراطية على البقاء من أجل البقاء فقط أو على مؤسسات مسيطر علها جزئياً .ظهر خلال الثورة الهنغارية عام 1957-1956 عدد من مجالس الديمقراطية المباشرة ومن ثم توحدت لتأسس لبعض الأسابيع نظاماً فدرالياً من المؤسسات والحكم .وفي بولندا في نهاية الثمانينات حافظ العمال على نقابات التضامن غير القانونية وفي بعض الحالات سيطروا على النقابات الرسمية التي سيطر عليها الشيوعيون .يمكن أن يكون لهذا النوع من التطور المؤسساتي نتائج سياسية هامة.

بالطبع هذا لا يعني أن إضعاف وتدمير أنظمة الحكم الدكتاتورية هو أمرُ سهل ولا يعني أن كل محاولة تنجح، وبالتأكيد هذا لا يعني أنه لن يكون هناك إصابات أثناء النضال لأن هؤلاء الذين لا زالوا يخدمون الحكام الدكتاتوريين سيحاربون لكي يجبروا الشعب على العودة إلى التعاون والطاعة .

هذا الفهم للقوة يعنـي أن التفكك المتعمد للأنظمـة الدكتاتوريـة هو أمرُ ممكـن .فأنظمـة الحكم الدكتاتوري لهـا خصائص محددة تجعلهم عرضة إلى التطبيق الماهر للتحدي السياسي، لنتناول هذه الصفات بتفاصيل أكثر .

الفصل الرابع

للدكتاتوريات نقاط ضعف

عادة ما تظهر أنظمة الحكم الدكتاتورية وكأنه لا يمكن المساس بهـا، فهـي تشكل سيطرة الفئـة القويـة التـي تتحكم بالمخابرات والشرطة والجيش والسجون ومراكز الاعتقال وفرق الإعدام على أموال البلاد ومصـادرها الطبيعيـة وقدراتها الإنتاجية وتستغلها بشكل تعسفي لتحقيق إرادتها .

بالمقارنة تظهر قوى المعارضة الديمقراطية في مظهر الواهن عديم التأثير الذي لا حول له ولا قوة، بالتـالي فـإن هذا الفهم) أي قوة الدكتاتورية التي لا يمكن المساس بها ووهن المعارضة الديمقراطية (يجعل من وجود معارضة فعالة أمراً مستبعداً، بيد أن القصة لا تنتهي هنا .

تحديد النقطة القاتلة) كعب أخيل (

تمثل إحدى الأساطير الإغريقية مثالاً جلياً على ضعف من نعتقد أنه لا يمكن المساس به، فالمحارب أخيل الذي لم يكن باستطاعة أي ضربة أن تؤثر فيـه أو أي سيف أن يخترق جسده، قامت أمـه بوضـعه فـي مـاء نهر ستايكس السحري عندما كان طفلاً حيث أكسبه ذلك مناعة ضد أية أخطار، ولكن عندما وضع الطفل أخيل في المـاء كانـت أمه تمسكه من كعبه حتى لا يجرفه التيار، بالتالي لم تغطي الماء السحرية ذلك الجزء الصغير من جسده .وعندما كبر أخيل ظهر أمام الجميع بمناعته لأسلحة الأعداء، ولكن في حرب طروادة، قام أحد الجنود الأعداء الذي عمل بناءً على تعليمات من شخص عرف بنقطة ضعف أخيل، بتوجيه سهمه على كعب أخيل، وهو المكان الوحيد الذي يمكن إصابته فيه .كانت ضربة قاتلة، ومازال التعبير" كعب أخيل "يستخدم حتى يومنا هذا ليدل على نقطة ضعف شخص ما أو خطة ما أو مؤسسة ما حيث لا يوجد حماية لها.

ينطبق هذا المبدأ على أنظمة الحكم الدكتاتورية الهمجية التي هي أيضاً عرضة للهزيمة، حيث تـأتي هذه الهزيمـة بأقصى سرعة ممكنة وبأقل التكـاليف إذا حددنا نقـاط ضـعف أنظمـة الحكم الدكتاتوريـة الهمجيـة وركزنـا الهجـوم عليها .

نقاط ضعف الأنظمة الدكتاتورية

تشتمل نقاط ضعف أنظمة الحكم الدكتاتورية على ما يلي:

1. بالإمكـان تحديد أو سحب التعاون الذي يقدمـه النـاس عامـة والمجموعـات والمؤسسـات والـذي هـو ضروري لتشغيل النظام.
2. بإمكان متطلبات وتأثيرات سياسـات النظـام الحـاكم فـي الماضـي أن تحد بطريقـة مـا من قدرات النظـام الحالية على تبني وتطبيق سياسات متعارضة.
3. يمكن لأعمال النظام الحاكم أن تتحول إلى روتين غير قادر على التكيف مع الأوضاع الجديدة.

4. يصعب على الأشخاص والمصادر الموزعين على مهام قائمة القيام بمهام ناتجة عن احتياجات جديدة.
5. يمكن أن لا يوفر الأتباع المعلومات الصحيحة أو الكاملة التي يحتاجها الحكام الدكتاتوريون من أجل اتخاذ قراراتهم خشية أن يغضبوا أسيادهم.
6. يمكن للأيديولوجية أن تتآكل وأن تتزعزع أساطير ورموز النظام.
7. الإغفال عن الأوضاع الواقعية في حال تمسك النظام بنظرة أيديولوجية متصلبة تبعده عن أرض الواقع.
8. يؤدي تدهور فعالية وأهلية البيروقراطية أو الإفراط بالقوانين والإجراءات إلى أن تصبح سياسات النظام وإدارته عديمة الجدوى.
9. النزاعات المؤسساتية الداخلية والتنافس بين الأشخاص والتشاحن كله تضر وتعيق إدارة النظام الدكتاتوري الحاكم.
10. يصبح الطلاب والمفكرين قلقين بسبب الأوضاع والقيود والعقائدية والاضطهاد.
11. يصبح الشعب عامة مهملاً وشكاكاً وعدوانياً تجاه النظام الحاكم مع مرور الوقت.
12. تزداد حدة الخلافات الإقليمية والطبقية والثقافية والوطنية.
13. غالباً ما يكون هرم سلطة الأنظمة الدكتاتورية مزعزعاً وقد يكون مزعزعاً جداً أحياناً، فالأفراد الذين يكونون هذا الهرم لا يبقون في نفس المراكز دائماً وإنما يصعدون ويهبطون إلى مناصب أخرى أو قد يزالون كلياً ليحل محلهم أشخاص آخرون.
14. تعمل بعض أقسام الشرطة والجيش على تحقيق أهدافها الخاصة حتى لو كانت ضد الحكام الدكتاتوريين مثل الانقلابات العسكرية.
15. تحتاج أنظمة الحكم الدكتاتورية الجديدة إلى وقت لتصبح راسخة التأسيس.
16. تصبح الأخطاء في الحكم والسياسة والعمل أمراً وارداً بسبب كثرة القرارات التي تتخذها القلة في أنظمة الحكم الدكتاتورية.
17. تتآكل أدوات القوة المركزية في أنظمة الحكم الدكتاتورية عندما تقرر تجنب هذه الأخطار عن طريق اللامركزية في السيطرة واتخاذ القرار.

مهاجمة نقاط ضعف الأنظمة الدكتاتورية

تستطيع المعارضة الديمقراطية أن تخلق أزمة لدى نظام الحكم الدكتاتوري من خلال معرفتها بنقاط ضعفه الضمنية" كعوب أخيل "وذلك من أجل تغيره أو تفككه.
بالتالي تصبح النتيجة واضحة :فبالرغم من مظهرها القوي إلا أن أنظمة الحكم الدكتاتورية لديها نقاط ضعف وتعاني من عدم الكفاءة وهناك منافسات شخصية بين أفرادها وتعاني مؤسساتها من عدم الفعالية وهناك نزاعات بين منظماتها ودوائرها .تحول نقاط الضعف هذه أنظمة الحكم الدكتاتورية مع مرور الوقت إلى أنظمة أقل فعالية وأكثر عرضة لرياح التغيير والمقاومة .فليس كل ما يخطط له النظام ينجح، حتى أن أوامر هتلر كانت أحياناً لا تنفذ بسبب رفض من هم تحته في الهرم تنفيذها .وأحياناً تنهار أنظمة الحكم الدكتاتورية بسرعة كما جاء أعلاه.
هذا لا يعني أنه يمكن القضاء على أنظمة الحكم الدكتاتورية دون مخاطر وإصابات، لأن في كل سبيل ممكن للعمل من أجل التحرر مخاطر ومعاناة، كما أن هناك حاجة لكل سبيل أن يأخذ وقته لكي يعمل .أضف إلى ذلك أنه

لا يوجد أسلوب عمل بمقدوره أن يضمن نجاحاً سريعاً، ولكن أشكال النضـال التـي تستهدف نقاط ضعف أنظمـة الحكم الدكتاتورية المحددة تمتلك فرصة أفضل من تلك التي تسعى إلـى مواجهـة هذه الأنظمـة فـي مواطن قوتهـا، ويبقى السؤال هنا :كيف نشن هذا النضـال .

الفصل الخامس

ممارسة السلطة

ذكرنا في الفصل الأول أن الخيار العسكري واستخدام الأسلحة والذخائر والتكنولوجيا العسكرية وما إلى ذلك ضد الأنظمة الدكتاتورية لا يؤثر في مواطن ضعف هذه الأنظمة وانما يبرر لها استخدام قوتها العاتية ويضع حركات المقاومة في موقف ضعف لا تحسد عليه لأن الأنظمة الدكتاتورية غالباً ما تتمتع بالتفوق العسكري والتكنولوجيا العسكرية .تناول الفصل الأول أيضاً مخاطر الاعتماد على القوى الخارجية للوصول إلى الخلاص، وتناول الفصل الثاني مشاكل الاعتماد على المفاوضات كوسيلة لإزالة الأنظمة الدكتاتورية .

ما هي إذاً الأساليب المتاحة أمام حركات المقاومة الديموقراطية التي تضرب الأنظمة الدكتاتورية في مواطن ضعفها المحددة؟ ما هي تقنية العمل التي تنتفع من نظرية السلطة السياسية التي ناقشناها في الفصل الثالث أفضل انتفاع؟ الخيار البديل هو التحدي السياسي.

يتمتع التحدي السياسي بالخصائص التالية:

- لا يقبل بأن تكون أساليب القتال التي اختارتها أنظمة الحكم الدكتاتورية هي التي تحدد النتيجة.
- يصعب على النظام الحاكم مواجهتها.
- يستطيع أن تزيد من تأزم نقاط ضعف أنظمة الحكم الدكتاتورية وأن تفصل عنها مصادر قوتها.
- يقبل أن يوزع على مجال واسع ويقبل أن يركز على هدف محدد.
- يؤدي إلى وقوع الحكام الدكتاتوريون بأعمال وأحكام خاطئة.
- يستطيع أن ينتفع من المواطنين جميعاً ومن مؤسسات ومجموعات المجتمع في النضال من أجل القضاء على سيطرة القلة الهمجية .
- يساعد على توزيع القوة المؤثرة في المجتمع بحيث يصبح إنشاء وبقاء المجتمع الديمقراطي أكثر إمكانية .

أعمال النضال اللاعنيف

التحدي السياسي، مثله مثل القدرات العسكرية، يمكن توظيفه في خدمة أنواع مختلفة من الأهداف تمتد من بذل الجهود للتأثير على الخصوم إلى العمل من أجل خلق ظروف ملائمة لحل سلمي للنزاع أو تفكيك نظام حكم الخصم .والجدير ذكره أن التحدي السياسي يعمل بطرق مختلفة عن العنف بالرغم من أن كلا الأسلوبين يستخدمان لشن النضال لكنهما يقومان بذلك بطرق مختلفة جداً وبنتائج مختلفة .حيث أن طرق ونتائج الصراع العنيف معروفة فهي تستخدم الأسلحة للاستفزاز والإصابة والقتل والتدمير .

يعتبر النضال اللاعنيف أكثر تعقيداً ويستخدم أساليب أكثر تنويعاً مقارنة بالعنف، حيث أنه يستخدم الأسلحة النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمواطنين ولمؤسسات المجتمع .وقد أطلق على هذه الأساليب عدة أسماء مثل الاحتجاجات والإضرابات واللاتعاون والمقاطعات وسحب الولاء وسلطة الشعب .
وكما ذكرنا أعلاه، تستطيع جميع الحكومات أن تفرض سيطرتها فقط إذا حصلت على دعم من المصادر اللازمة لهذه السيطرة من خلال تعاون وخضوع وطاعة المواطنين ومؤسسات المجتمع، بالمقابل يعمل التحدي السياسي، بعكس العنف، على قطع مصادر القوة هذه.

أسلحة وانضباط النضال اللاعنيف

وقعت حملات التحدي السياسي الارتجالية في الماضي في خطأ مشترك وهو الاعتماد على طريقة أو طريقتين [من طرق التحدي السياسي]مثل الإضرابات والمظاهرات الجماهيرية .ففي الواقع، هناك العديد من الأساليب التي تتيح لإستراتيجيي المقاومة أن يركزوا المقاومة أو يوزعوها حسب الضرورة.
هناك حوالي مائتي أسلوب محدد للعمل اللاعنيف التي من المؤكد أنها تحقق نتائج أفضل، وقد تم تبويب هذه الأساليب تحت ثلاث فئات شاملة وهي :الاحتجاج والإقناع، اللاتعاون، والتدخل .تتكون أساليب الاحتجاج والإقناع اللاعنفي بشكل كبير من مظاهرات رمزية تشتمل على الاستعراضات والمسيرات والاعتكاف) حيث يبلغ مجموعها أربع وخمسون أسلوباً(، وينقسم اللاتعاون إلى ثلاث فئات صغرى وهي أ .اللاتعاون الاجتماعي)ستة عشر أسلوباً(، ب .اللاتعاون الاقتصادي مثل المقاطعة) ست وعشرون أسلوباً(، ت .اللاتعاون السياسي)ثمان وثلاثون أسلوباً .(أما أساليب التدخل اللاعنيف من خلال الأساليب النفسية والجسدية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية مثل الصيام والاحتلال اللاعنيف والحكومة الموازية فيبلغ عددها) واحد وأربعون أسلوباً (وهي المجموعة الأخيرة .هنالك قائمة بهذه الأساليب التي يبلغ مجموعها مائة وثمان وتسعون أسلوباً موجودة في ملحق هذا الكتاب.
إن استخدام عدد لا بأس به من هذه الأساليب والتي يتم اختيارها بعناية وتطبيقها بإصرار وبشكل واسع ودمجها في سياق إستراتيجية حكيمة وتكتيك ملائم بواسطة أفراد مدربين من المرجح أن يسقط أي نظام حاكم غير شرعي، وهذا ينطبق على جميع أنظمة الحكم الدكتاتورية، في مشاكل متفاقمة .
نستطيع أن نركز أساليب النضال اللاعنفي، بعكس الأساليب العسكرية، بشكل مباشر على القضايا التي على المحك .فعلى سبيل المثال وحيث أن قضية الأنظمة الدكتاتورية هي في الأساس سياسية تصبح أشكال اللاعنف السياسية للنضال أكثر حيوية .حيث تشتمل هذه الأشكال على إنكار شرعية الحكام الدكتاتوريين وعدم التعاون مع أنظمتهم .ويمكن تطبيق اللاتعاون في مواجهة سياسات محددة حيث يمكن تطبيق الإعاقة والمماطلة بهدوء وسرية وممارسة العصيان والمظاهرات الجماهيرية المتحدية والإضرابات التي تكون ظاهرة أمام الجميع.
بالمقابل، إذا كان نظام الحكم الدكتاتوري عرضة للضغوط الاقتصادية، أو إذا كانت غالبية الضغوط الشعبية ضد النظام اقتصادية، تصبح الأساليب الاقتصادية مثل المقاطعات والإضرابات هي الأساليب الملائمة للمقاومة . نستطيع مواجهة جهود الحكام الدكتاتوريين في تسخير النظام الاقتصادي بإضرابات عامة محدودة وبالإضراب التباطؤي وبرفض) أو اختفاء (الخبراء الذين لا يمكن الاستغناء عن تعاونهم مع النظام .وبالإمكان تطبيق أنواع

اختيارية مختلفة من الإضرابات في المرافق الحيوية مثل المصانع ووسائل المواصلات وأماكن تزويد المواد الخام وفي أماكن توزيع المنتجات.

تتطلب بعض أساليب النضال اللاعنيف أن يقوم الشعب بأعمال لا تعتبر جزءاً من حياتهم العادية مثل توزيع المناشير وتشغيل مطابع سرية والإضراب عن الطعام أو الجلوس في الشوارع .قد تكون بعض هذه الأساليب صعبة التطبيق لبعض الناس إلا في أقصى الحالات .

بالمقابل، تتطلب طرق النضال اللاعنيف الأخرى من الناس أن يستمروا في حياتهم الطبيعية ولكن بطرق مختلفة عما قبل، مثلاً الطلب من الناس أن يذهبوا إلى أماكن عملهم بدل من أن يضربوا ولكن يطلب منهم أن يتعمدوا العمل ببطء وبأقل فاعلية مما هو عليه الحال عادة .وتتطلب هذه الطرق أيضاً افتعال الأخطاء بشكل متكرر مثل التظاهر بالمرض أو العجز عن العمل في أوقات معينة أو رفض العمل كلياً، والذهاب إلى ممارسة الطقوس الدينية لغرض التعبير عن معتقدات دينية أو حتى سياسية، والقيام بحماية الأطفال من الحملات الدعائية التي يقوم بها النظام عن طريق التعليم في البيت أو الصفوف المدرسية غير القانونية، ورفض الانضمام إلى منظمات "موصى بها "أو مطلوب الانضمام إليها والتي لا ينضم إليها الشخص اختيارياً في أوقات أخرى .إن تشابه هذه الأعمال مع نشاطات الناس المعتادة ودرجة الابتعاد المحددة عن حياتهم الاعتيادية تجعل من المشاركة في النضال الوطني من أجل التحرر أكثر سهولة للكثير من الناس .

وبما أن النضال اللاعنيف والعنف يعملان بطرق مختلفة كلياً فإن استخدام المقاومة العنيفة حتى ولو بشكل محدد أثناء حملة التحدي السياسي سيعود بالضرر على الحملة لأن المقاومة العنيفة تعطي الفرصة للحكام الدكتاتوريين لاستخدام سبل يتمتعون بالتفوق الكبير فيها) وهي الحرب العسكرية .(من هنا نستنتج أن الانضباط اللاعنيف هو مفتاح النجاح ويجب المحافظة عليه بالرغم من الاستفزازات والممارسات الهمجية التي يقوم بها الحكام الدكتاتوريين وعملاؤهم.

فالحفاظ على الانضباط اللاعنيف في مواجهة عنف الخصم يسهل عمل أربع آليات للتغيير باستخدام النضال اللاعنيف) والتي سيتم شرحها لاحقاً .(ويعتبر الانضباط اللاعنيف أمراً بغاية الأهمية في سياسة المصارعة اليابانية) عملية الجيو جتسو السياسي (حيث ترتد ممارسات النظام الحاكم الوحشية ضد الأشخاص الذين يمارسون النضال اللاعنيف عليه وتؤدي إلى تنازع في صفوفه وإلى حصول المقاومين على دعم كبير من الناس عامة والذين هم عادة مؤيدون للنظام وإلى حصول المقاومين على دعم من أطراف أخرى .

ولكن في بعض الحالات يكون استخدام العنف المحدود ضد أنظمة الحكم الدكتاتورية أمراً لا يمكن تجنبه، فقد تصل درجة الإحباط والكراهية الموجهة ضد النظام الحاكم إلى الانفجار العنيف، وقد ترفض بعض الجماعات التخلي عن أساليب العنف حتى في حالة معرفتهم بأهمية دور النضال اللاعنيف .هذه الحالات لا تضطرنا إلى التخلي عن التحدي السياسي ولكن يجب الفصل بين أعمال العنف وأعمال اللاعنف إلى أقصى درجة ممكنة عن طريق الفصل الجغرافي ومجموعات السكان والتوقيت والقضايا .إذا لم نفعل ذلك فإن نتائج العنف ستكون وخيمة على استخدام التحدي السياسي الذي هو أكثر قوة ونجاحاً .

تشير السجلات التاريخية إلى أنه بالرغم من وجود إمكانية لوقوع ضحايا من القتلى والجرحى أثناء التحدي السياسي إلا أن عدد الضحايا يكون أقل بكثير من استخدام الحرب العسكرية، أضف إلى ذلك أن هذا النوع من النضال لا يساهم في تأجيج دورة القتل والممارسات الوحشية التي لا تنتهي.

يتطلب النضال اللاعنيف نزع الخوف من الحكومة أو ممارسة سيطرة أكبر على هذا الخوف من الحكومة ومن قمعها العنيف حيث أن نزع الخوف أو التحكم به يعتبران عنصران رئيسيان في القضاء على سلطة الحكام الدكتاتوريين على الناس عامة .

علانية، سرية، ومعايير عالية

تشكل السرية والخداع والتآمر السري تحدياً خطيراً جداً لحركات المقاومة اللاعنيفة، ويكون أمر تجنب الشرطة السياسية وعملاء المخابرات فيما يتعلق بمعرفة النوايا والخطط مستحيلاً أحياناً .فالسرية من وجهة نظر حركة المقاومة اللاعنيفة لا تتجذر فقط في الخوف ولكن تساهم في تأزم هذا الخوف الذي يحبط روح المقاومة ويقلل عدد الناس المشاركين في عمل معين .تعمل السرية أيضاً على خلق شكوك واتهامات عادةً ما تكون غير مبررة داخل الحركة فيما يتعلق بمن هو عميل ويعمل لحساب الخصم .وتؤثر السرية أيضاً على قدرة الحركة على الحفاظ على اللاعنف .بالمقابل، لا تؤدي العلانية فيما يتعلق بالنوايا والخطط إلى نتائج عكسية فحسب بل تساهم في خلق صورة مقتضاها أن حركة المقاومة قوية جداً .ولكن المشكلة هنا أكثر تعقيداً مما يبدو عليه الأمر وهناك نواحي هامة من نشاطات المقاومة التي تتطلب السرية .سيكون هناك حاجة إلى تقييم مطلع من قبل الذين يعلمون عن ديناميكيات النضال اللاعنيف وعن وسائل الحكام الدكتاتوريين المستخدمة في التجسس في حالات محددة.
يعتبر تحرير وطباعة وتوزيع منشورات سرية واستخدام محطات الراديو غير القانونية للبث داخل البلد وجمع المخابرات عن عمليات الحكام الدكتاتوريين من أنواع النشاطات الخاصة المحدودة التي تتطلب درجة كبيرة من السرية.
ويعتبر الحفاظ على معايير سلوكية عالية في العمل اللاعنيف من الأمور الضرورية في جميع مراحل النزاع، وهناك عوامل أخرى مثل عدم الخوف والحفاظ على الانضباط اللاعنيف وهي أيضاً أمورٌ مطلوبة دائماً .ومن الأهمية بمكان أن نتذكر أن هناك حاجة إلى أعداد كبيرة من الناس من أجل إحداث تغييرات معينة، ولكن يمكن الحصول على هذه الأعداد الكبيرة م ن الناس كمشاركين يمكن الاعتماد عليهم فقط من خلال الحفاظ على المعايير العليا للحركة.

تغيير موازين القوى

على الاستراتيجيين أن يدركوا دائماً أن النزاع، حيث يستخدم التحدي السياسي، هو حقل نضال حافل بالمتغيرات المستمرة حيث هناك تفاعل وتحركات و تحركات مضادة ولا يوجد سكون .وتكون موازين القوى سواءً المطلقة أو النسبية عرضة إلى تغيرات ثابتة وسريعة، هذا بفضل استمرار المقاومين في إصرارهم اللاعنيف رغم القمع . من المرجح أن تصبح الاختلافات في القوة الخاصة بكل جانب من الجوانب المتنازعة في هذا النوع من النزاع أكثر حدةً مما عليه الحال في النزاعات العنيفة، وتؤدي إلى نتائج أكثر تنوعاً وأكثر تأثيراً من الناحية السياسية . ويكون للأعمال المحددة التي يقوم بها المقاومون نتائج أكبر بكثير من الوقت والمكان الذي تحدث فيه نتيجة لهذه الاختلافات، ويكون لهذه النتائج تأثيرا يقوي أو يضعف مجموعة أو أخرى .

أضف إلى ذلك أن مجموعة النضال اللاعنيف تؤثر باتجاه زيادة أو نقصان قوة الخصم النسبية إلى درجة كبيرة . فعلى سبيل المثال، تدفع المقاومة اللاعنفية التي تتمتع بالانضباط والشجاعة في مواجهة ممارسات الحكام الدكتاتوريين الهمجية باتجاه عدم الرضا وسحب الولاء وعدم الاعتماد على وعصيان في أقصى الحالات بين جنود الحكام الدكتاتوريين والمواطنين .وتؤدي هذه المقاومة إلى زيادة التنديد الدولي بنظام الحكم الدكتاتوري . ويؤدي استخدام التحدي السياسي الماهر المنضبط الدءوب إلى مشاركة متزايدة في مقاومة الناس الموالين إلى الحكام الدكتاتوريين أو الذين يبقون على الحياد أثناء النزاع.

أربع آليات للتغيير

يؤتي النضال اللاعنيف أكله في أربع طرق، الآلية الأولي هي الأقل ترجيحاً بالرغم من حدوثها، فعندما تتحرك عواطف مجموعة الخصم من خلال تأثرهم بالمعاناة والاضطهاد المفروضين على المقاومين الشجعان الذين يناضلون مستخدمين أساليب اللاعنف أو عند اقتناعهم بعدالة قضية المقاومين يقبلون أهدافهم .تسمى هذه الآلية **بالتحول** .وبالرغم من حدوث هذا التحول كنتيجة لاستخدام أساليب اللاعنف في النضال في بعض الحالات إلا أن هذا التحول يبقى نادر الحدوث، كما أنه لا يحدث في معظم النزاعات أو لا يكون ذي أهمية بالغة .

وفي أغلب الأحيان يعمل النضال اللاعنيف من خلال تغيير حال النزاع والمجتمع بحيث لا يستطيع الخصوم التصرف كما يحلوا لهم .هذا التغيير هو الذي يؤدي إلى حدوث الآليات الثلاث الأخرى وهي :**التأقلم، الإجبار باللاعنف، والتفكك** .يعتمد حدوث أي من الآليات الثلاث السابقة على الدرجة تتغير وفقها موازين القوى المطلقة والنسبية لصالح الحركة الديمقراطية .

ُينظر إلى مطالب المعارضة أثناء حملة محدودة وكأنها مطالب غير خطيرة إذا كانت القضايا الموضوعة على المحك غير أساسية، عندها تكون المنافسة بين القوى قد غيرت موازين القوى إلى درجة معينة، ونصل إلى حل فوري للنزاع من خلال اتفاقية أو من خلال تجزئة للخلافات أو من خلال الوصول إلى تسوية .تسمى هذه الآلية **بالتأقلم** .والجدير بالذكر أنه تم تسوية العديد من الإضرابات بهذه الطريقة من خلال حفاظ طرفي النزاع على بعض أهدافهم ولكن دون تحقيق كل شيء أرادوه .قد تعتبر الحكومات أن هناك فوائد إيجابية تنتج عن مثل هذه التسوية مثل نزع فتيل الاضطرابات وخلق انطباع عن" العدالة "أو صقل صورة النظام الحاكم الدولية .فمن الأهمية بمكان من هذا المنطلق أن ممارسة أقصى درجات الحذر عند اختيار القضايا التي يمكن تسويتها من خلال آلية التأقلم، فمثلاً لا يمكن تطبيق هذه الآلية على النضال من أجل إسقاط نظام حكم دكتاتوري معين .

يكون النضال اللاعنيف أقوى بكثير من ما تشير إليه آليات التحول والتأقلم حيث أن اللاتعاون والتحدي الجماهيري يستطيعان أن يغيرا مجرى الأوضاع الاجتماعية والسياسية خاصة موازين القوى حيث تنزع قدرة الحاكم الدكتاتوري على تحكم الحكومة في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبالتالي عزله عن المجتمع .ويفقد جيش الخصم إمكانية الاعتماد عليه بحيث يرفض أوامر قمع المقاومين .وبالرغم من بقاء قيادي الخصم في أماكنهم ويبقى تمسكهم بأهدافهم الأصلية إلا أن قدرتهم على العمل الفعال تؤخذ من بين أيديهم، وهذا ما يسمى الإجبار باللاعنف .

وفي بعض الحالات القصوى يمكن تطوير الظروف التي تنتج الإجبار باللاعنف إلى حدود أبعد حيث تفقد قيادة الخصم جميع قدراتها على العمل وتنهار هيكلية السلطة لديها .ويصبح توجه المقاومون الذاتي و اللاتعاون والتحدي مكتملاً لدرجة تفقد الخصم حتى التحكم بهم .وترفض بيروقراطية الخصم التعاون معه وتحدث حالة

عصيان بين جنود وشرطة الخصم ويتنصل الشعب من قيادته السابقة منكراً وجود أي حق لهم في الحكم .وبالتالي تصبح الظروف مواتية لنضوج آلية التغيير الرابعة وهي **تفكك** نظام الخصم بحيث يصبح لا يملك القوة حتى على الاستسلام، ومن ثم يتناثر إلى أجزاء صغيرة .

يجب مراعاة الآليات الأربع أعلاه عند عمل تخطيط استراتيجي للتحرر، فهي أحياناً تعمل صدفة ولكن اختيار واحدة أو أكثر منها كآلية أو آليات للتغيير في النزاع سيمكن من تشكيل استراتيجيات معززة وتبادلية .يتوقف اختيار أي آلية أو آليات على عوامل كثيرة منها القوة المطلقة والنسبية للمجموعات المتنازعة ومواقف وأهداف مجموعة النضال اللاعنيف.

دمقرطة تأثيرات التحدي السياسي

تساهم تقنيات النضال اللاعنيف، بعكس التأثيرات المركزية لأعمال العنف، في تحويل المجتمع السياسي إلى ديمقراطي من خلال عدة طرق.

أحد أجزاء التأثيرات الديمقراطية سلبي، وهذا بعكس الوسائل العسكرية، حيث أن هذه التقنية لا تعطي قيادة الفئة الحاكمة وسيلة اضطهاد يمكن استخدامها ضد الشعب لإنشاء ولبقاء نظام الحكم الدكتاتوري .ويستطيع قادة حركة التحدي السياسي فرض تأثير وضغوط على أتباعهم ولكن لا يسمح لهم سجنهم أو إعدامهم عندما يعارضوهم أو يختاروا قيادات أخرى.

الجزء الآخر للتأثيرات الديمقراطية إيجابي حيث أن النضال اللاعنيف يعطي الشعب وسائلاً يستطيعون استخدامها للحصول على حرياتهم والدفاع عنها ضد حكام دكتاتوريين حاليين أو في المستقبل .فيما يلي عدد من التأثيرات الإيجابية للنضال اللاعنيف:

- ينتج عن الخبرة في تطبيق النضال اللاعنيف أن يصبح المواطنون أكثر ثقة بأنفسهم في تحدي تهديدات النظام الحاكم وفي تحدي قدرته على فرض أساليب الاضطهاد العنيفة.
- يوفر النضال اللاعنيف أساليب اللاتعاون والتحدي التي يستطيع المواطنون من خلالها مقاومة السيطرة غير الديمقراطية من قبل أي مجموعة دكتاتورية.
- يمكن استخدام النضال اللاعنيف في التأكيد على ممارسة الحريات الديمقراطية مثل حرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة والمنظمات المستقلة وحرية التجمع لمواجهة السيطرة القمعية.
- يساهم النضال اللاعنيف بقوة في إحياء وإعادة ولادة وتعزيز المجموعات المستقلة ومؤسسات المجتمع كما ذكرنا أعلاه، والتي هي بمثابة مؤسسات حيوية بالنسبة للديمقراطية بسبب قدرتها على تحريك قدرة المواطنين وفرض قيود على سلطة أي حاكم دكتاتوري في المستقبل .
- يوفر النضال اللاعنيف وسائلاً يستطيع المواطنون من خلالها حشد القوة في مواجهة الأعمال القمعية لشرطة وجيش الأنظمة الدكتاتورية.
- يوفر النضال اللاعنيف طرقاً يستطيع المواطنون والمؤسسات المستقلة من خلالها أن يقيدوا أو يقطعوا مصادر قوة الفئة الحاكمة وبالتالي تهديد قدرتها على الاستمرار في السيطرة، وذلك من أجل خدمة أهداف الديمقراطية.

تعقيدات النضال اللاعنيف

لقد لاحظنا من خلال هذا النقاش أن النضال اللاعنيف هو تقنية معقدة من العمل الاجتماعي حيث يشتمل على العديد من الطرق وعلى سلسلة من آليات التغيير ومتطلبات سلوكية محددة .ولكي يكون التحدي السياسي فعالاً خاصة في مواجهة أنظمة الحكم الدكتاتورية، فهو يتطلب الحذر في التخطيط والتحضير، وعلى الأشخاص الذين يتوقع مشاركتهم في أعمال التحدي السياسي أن يدركوا ما هو مطلوب منهم، ويجب أن تكون المصادر اللازمة متوفرة، ثم إن على الاستراتيجيون أن يقوموا بعمل تحليل لأكثر الطرق فعالية في تطبيق النضال اللاعنيف، وهذا هو العنصر الحيوي الذي سنوجه انتباهنا إليه ألا وهو :الحاجة إلى التخطيط الإستراتيجي .

الفصل السادس

الحاجة إلى التخطيط الاستراتيجي

تتعدد الطرق التي يمكن من خلالها بدء حملات التحدي السياسي ضد أنظمة الحكم الدكتاتورية، ففي الماضي كانت هذه الحملات تأتي دون تخطيط وبشكل عارض، أضف إلى ذلك أن الأسباب التي أشعلت هذه الحملات هي أيضاً متنوعة ولكنها كانت في الغالب تأتي بسبب قيام الأنظمة الدكتاتورية بممارسات همجية جديدة أو باعتقال أو قتل أشخاص ذوي اعتبار كبير أو بسبب ممارسة سياسات قمعية أو تطبيق أوامر تعسفية جديدة أو بسبب حدوث نقص في المواد الغذائية أو كنتيجة لانتهاك حرمات دينية مقدسة أو أثناء الاحتفال بذكرى حدث تاريخي هام . ونجد أحياناً أن أنظمة الحكم الدكتاتورية تقوم بعمل معين يثير سخط الشعب الذي ينتفض ضد هذا العمل دون معرفة ما ستئول إليه الأمور .وفي بعض الأحيان يقوم بعض الأفراد أو تقوم مجموعة صغيرة تتميز بالجرأة بعمل ينال دعماً جماهيرياً، ومن ثم ينضم أشخاصُ آخرين إلى المقاومة في ردة فعل على ممارسات قمعية مماثلة . وفي حالات أخرى تبدأ حملات التحدي السياسي كاستجابة لدعوة من أفراد أو مجموعات للقيام بحملة من النضال ضد أنظمة الحكم الدكتاتورية .

بالرغم من أن الأعمال العفوية تتمتع بمزايا إيجابية ولكن غالباً ما يكون لها صفات سلبية، ففي أغلب الأحيان لا يتنبأ المقاومون الديمقراطيون بردة فعل الأنظمة الدكتاتورية التي تتمثل في ممارسة الأساليب الوحشية ضد المقاومين الذين تنهار مقاومتهم نتيجة لهذه الأساليب .وأحيانا يؤدي افتقار حركات المقاومة الديمقراطية إلى التخطيط إلى نتائج وخيمة لأنها جعلت الظروف تتحكم باتخاذ قرارات مصيرية .فضلاً عن ذلك، إن افتقار التخطيط في كيفية تسيير التحول إلى النظام الدكتاتوري ساهم في ظهور ديكتاتوريات جديدة حتى بعد القضاء على الأنظمة الدكتاتورية السابقة .

التخطيط الواقعي

ستلعب الأعمال الجماهيرية التي تفتقر إلى التخطيط أدواراً هامة في الانتفاضة ضد أنظمة الحكم الدكتاتورية في المستقبل، ولكن من الممكن الآن إعداد أكثر الطرق فعالية للقضاء على أنظمة الحكم الدكتاتورية وتحديد الوقت الذي تكون فيه الظروف السياسية والتوجه الجماهيري قد نضجت ومن ثم اختيار طريقة بدء حملة النضال اللاعنيف .نحتاج هنا إلى التفكير الحذر المبني على تقييم واقعي لما هي عليه الأمور وإمكانيات الشعب من أجل اختيار طرق فعالة لتحقيق الحرية في تلك الظروف .

يفضل أن نخطط من أجل أن نحصل على ما نريد تحقيقه، حيث تكمن أهمية التخطيط في أهمية الهدف الذي نسعى إلى تحقيقه وإلى تجنب النتائج الوخيمة التي ستنعكس على الوضع في حال الفشل .إن التخطيط الإستراتيجي يزيد فرص استغلال كافة المصادر المتاحة على أكمل وجه .هذا ينطبق بشكل خاص على الحركات الديمقراطية التي تملك مصادر مادية محدودة والتي يتعرض أنصارها إلى الخطر عند قيامهم بمحاولة إسقاط

أنظمة الحكم الديمقراطية .بالمقابل، تتمتع أنظمة الحكم الدكتاتورية دائماً بمصادر مادية جمة وقوة تنظيمية والقدرة على اقتراف الممارسات الوحشية .

إن المقصود" بتخطيط إستراتيجية "هو إعداد طريق عمل تجعل من الانتقال من الوضع الحالي إلى الوضع المستقبلي المرغوب أمراً أكثر ترجيحاً، أما بالنسبة لغرض هذا البحث، فإن الانتقال يعني الانتقال من الدكتاتورية الحالية إلى نظام ديمقراطي في المستقبل .وتتكون الخطة التي تمكننا من الوصول إلى ذلك الهدف من سلسلة من الحملات والنشاطات المنظمة الأخرى المصممة لتقوية الشعب والمجتمع الراضخين تحت نير الاضطهاد وإضعاف الدكتاتورية .لاحظ هنا أن الهدف لا يتمثل فقط في تدمير الدكتاتورية الحالية ولكن أيضاً في إنشاء نظام ديمقراطي، فالإستراتيجية الرئيسية التي تقتصر أهدافها على مجرد تدمير نظام الحكم الدكتاتوري، تعرض نفسها إلى مخاطر كبيرة تتمثل في ولادة دكتاتور ظالم جديد.

معوقات التخطيط

لا يوجه الكثيرون ممن ينادون بأفكار التحرر في أجزاء مختلفة من العالم قدراتهم لحل مشكلة تحقيق الحرية ونادراً ما يعترف هؤلاء بالأهمية القصوى للتخطيط الإستراتيجي قبل البدء بالعمل، بالتالي تكون النتيجة الفشل في التوصل إلى هذه الحرية .

لماذا نجد أن القليل ممن يملكون رؤيا تتعلق بتحرر شعوبهم السياسي يقومون بوضع خطة إستراتيجية شاملة للوصول إلى هذا الهدف؟ لسوء الحظ نجد أن غالبية الأشخاص الذين يشكلون مجموعات المعارضة الديمقراطية لا يدركون الحاجة إلى التخطيط الإستراتيجي أو لا يكونوا معتادين أو مدربين على التفكير بطريقة إستراتيجية . فالتخطيط الإستراتيجي عمل شاق .ويتعرض قادة المقاومة دائماً إلى مضايقات من قبل الأنظمة الدكتاتورية وتتغلب عليهم المسئوليات المباشرة وغالباً ما لا يجدون لا الأمن ولا الوقت لتطوير مهارات التفكير الإستراتيجي . بالمقابل نجد أن من الشائع القيام بأعمال تشكل ردة فعل على ما تبادر إليه الدكتاتورية، وبالتالي تكون المعارضة دائماً في خط دفاعي تسعى من خلاله إلى المحافظة على حريات محدودة أو إبطاء تقدم سيطرة الدكتاتورية أو التسبب في مشاكل لسياسات النظام الجديدة، في أفضل الأحوال.

قد لا يرى بعض الأفراد والمجموعات حاجة حركات التحرر إلى تخطيط واسع بعيد الأمد، ويكون لديهم بالمقابل اعتقادٌ ساذج بأنهم إذا تمسكوا بهدفهم بقوة وشدة ولفترة طويلة كافية فإنه سينجح بطريقة ما .ويفترض الآخرون أن ثباتهم على مبادئهم ومثالياتهم في وجه الصعوبات يعني أنهم يبذلون كل ما يستطيعون القيام به .إن الزواج من أو التمسك بالأهداف الإنسانية والإخلاص إلى المثاليات أمر رائع ولكنه غير مناسب أبداً للعمل على القضاء على الدكتاتورية وتحقيق الحرية.

قد يعتقد خصوم الدكتاتورية بسذاجة أن الاستخدام الكافي للعنف يؤدي إلى تحقيق الحرية، ولكن كما ذكرنا أعلاه، العنف لا يضمن تحقيق النجاح لأنه يقود إلى الهزيمة أو المآسي أو كلاهما، أضف إلى ذلك أنه وفي أغلب الأحيان تكون الأنظمة الدكتاتورية على أهبة الاستعداد لمواجهة النضال العنيف ونادراً ما تكون الحقائق العسكرية لصالح الحركات الديمقراطية.

يبني بعض نشطاء حركات التحرر أعمالهم على ما تمليه عليهم أحاسيسهم وتكون أفعالهم الناجمة عن هذا التفكير أنانية تفتقر إلى الإرشاد نحو تطوير إستراتيجية رئيسية للتحرر.

إن الأعمال المبنية على" الأفكار النيرة "التي قد يمتلكها البعض هي أيضاً محدودة .إن ما نحتاج إليه هو عمل مبني على إعداد واعي" للخطوات التالية "اللازمة لإسقاط الدكتاتورية .إن عدم وجود تحليل إستراتيجي يؤدي إلى عدم معرفة القادة" بالخطوات التالية "حيث أنهم لم يفكروا بعناية بالخطوات التالية المحددة الممكنة لتحقيق الانتصار .تعتبر الإبداعية والأفكار النيرة أموراً هامة ولكنها تبقى بحاجة إلى الاستغلال وذلك من أجل إحداث تقدم في الوضع الإستراتيجي للقوات الديمقراطية.

يدعوا بعض الناس إلى" عمل كل شيء في آن واحد "في حالة معرفة وجود أشكال عديدة للعمل الذي يمكن استخدامه ضد الدكتاتورية ولكن دون معرفة نقطة البدء، قد يعود هذا بالنفع ولكنه مستحيل وخاصة في حالة وجود مقاومة ضعيفة، أضف إلى ذلك أن مثل هذا النهج لا يدل على النقطة التي تشكل مكاناً للانطلاق ولا يدل على المكان الذي يحتاج إلى تركيز الجهود أو إلى كيفية استغلال المصادر التي عادة ما تكون محدودة .

وقد يرى البعض أن هناك حاجة إلى بعض التخطيط ولكن قدرتهم في التفكير بهذا الشأن تتوقف عند المدى القصير أو عند الأسس التكتيكية، حيث أنهم لا يرون أن هناك حاجة ماسة أو إمكانية للتخطيط على المدى البعيد . وقد لا يستطيعون التفكير والتحليل بطريقة إستراتيجية وبالتالي يقعون في خطأ التركيز على قضايا صغيرة نسبياً من خلال الرد على أعمال الخصم بدلاً من المبادرة إلى القيام بمقاومة ديمقراطية .إن تكريس طاقة عظيمة في نشاطات قصيرة الأمد تؤدي إلى فشل هؤلاء القادة في اكتشاف طرق عمل بديلة كثيرة تقود الجهود جميعها نحو الاقتراب المستمر من تحقيق الهدف.

وربما نجد أيضاً أن بعض الحركات الديمقراطية لا تضع خطة إستراتيجية شاملة للقضاء على الدكتاتورية وتركز بدلاً من ذلك، لسبب أو لآخر، على القضايا الفورية .لا يعتقد الأشخاص في الحركات الديمقراطية هذه أن جهودهم الخاصة ستؤدي إلى القضاء على الديكتاتورية، لذلك فإن التخطيط من أجل القضاء على الدكتاتورية يعتبر مضيعة للوقت أو أن العمل من أجل ذلك لن يؤدي إلى نتيجة .من المعروف أن الشعوب التي تناضل من أجل الحرية ضد الأنظمة الدكتاتورية الهمجية تواجه قوات عاتية من الجيش والشرطة، وكأن الحكام الدكتاتوريون يستطيعون أن يفعلوا ما يحلو لهم .وبالتالي تفقد هذه الشعوب الأمل إلا أنها تتحدي الأنظمة الدكتاتورية لأسباب تتعلق بالنزاهة أو ربما لأسباب تاريخية .وبالرغم من أنهم لن يعترفوا بذلك أبداً أو أنهم أن لا يعوا ذلك، إلا أنهم يرون أن عملهم أصبح بلا نتيجة وبالتالي فإن التخطيط الإستراتيجي، حسب وجهة نظرهم، لا يكون له أي جدوى.

تكون نتيجة الفشل في التخطيط الإستراتيجي مأساوية حيث تهدر القوة وتصبح الأعمال بلا تأثير وتضيع الطاقة ولا يتم استغلال المزايا والتضحيات تذهب هباءا، وإذا لم يخطط الديمقراطيون بطريقة إستراتيجية فإنهم سيفشلون في تحقيق أهدافهم، أضف إلى ذلك أن التخطيط الضعيف وعدم انسجام نشاطات الجهود الكبيرة لن يحرك المقاومة نحو الأمام وإنما سيؤدي إلى زيادة تحكم الدكتاتورية وسيطرتها .

بالتالي تصبح الدكتاتورية وكأنها أقوى مما هي عليه بالفعل وتستطيع أن تعيش سنيناً وعقوداً أكثر لأن خطط التحرر الإستراتيجية الشاملة نادرة وقليلا ما تكون متطورة .

أربع مصطلحات هامة للتخطيط الاستراتيجي

يلزمنا وضوح في معاني أربع مصطلحات رئيسية لكي نستطيع أن نفكر بطريقة إستراتيجية، تتمثل هذه المصطلحات فيما يلي:

الإستراتيجية الرئيسية :وهي المفهوم الذي يسعى إلى قيام مجموعة ما بتنسيق وتوجيه استخدام جميع المصادر الملائمة والمتوفرة) المصادر الاقتصادية والبشرية والأخلاقية والسياسية والتنظيمية...الخ (من أجل تحقيق أهدافها خلال النزاع.

تحدد الإستراتيجية الرئيسية، من خلال التركيز على أهداف المجموعة ومصادرها أثناء النزاع، أي التقنيات الأكثر ملائمة للعمل) مثل استخدام الأسلحة أو النضال اللاعنيف في الصراع .(لذلك يجب على قيادة المقاومة أن تقيم وتخطط لمعرفة الضغوط والتأثيرات التي تستخدم ضد الخصم عند تخطيط الإستراتيجية الرئيسية، بالإضافة إلى أن الإستراتيجية الرئيسية تحتوي على قرارات حول أكثر الظروف ملائمة وأفضل توقيت لبدء المقاومة.

تضع الإستراتيجية الرئيسية الإطار الأساسي لاختيار إستراتيجيات أخرى محدودة لشن النضال، وتحدد توزيع المهام العامة على مجموعات محددة وتوزيع المصادر المستخدمة في النضال .

الإستراتيجية :وهي المفهوم الذي يتعلق بأفضل طريقة لتحقيق أهداف معينة أثناء الصراع وتعمل ضمن مجال الإستراتيجية الرئيسية التي وقع عليها الاختيار .تعنى الإستراتيجية باختيار وزمن وكيفية النضال وكيفية تحقيق أفضل فعالية لإنجاز أهداف معينة .يمكن مقارنة الإستراتيجية بمفهوم الفنان بينما تقارن الخطة الإستراتيجية بمخطط المهندس المعماري.[12]

تحتوي الإستراتيجية أيضاً على الجهود التي تبذل من أجل تطوير وضع إستراتيجي ملائم جداً بحيث يكون الخصم فيه قادراً على التنبؤ بأن الصراع المفتوح سيجلب الهزيمة المؤكدة، وبالتالي يستسلم دون الاضطرار إلى خوض ذلك النضال المفتوح .أو إذا لم يفعل ذلك فإن الوضع الإستراتيجي المتطور يجعل من نجاح المتحدين في النزاع أمراً مؤكداً، وتشتمل الإستراتيجية أيضاً على كيفية العمل من أجل استخدام جيد للنجاحات عند تحقيقها .

تصبح الخطة الإستراتيجية عند تطبيقها على سير النضال الفكرة الأساسية التي تتحكم في كيفية تطوير الحملة، وكيفية وضع مركباتها المختلفة معاً لكي تساهم في تحقيق الأهداف .والجدير بالذكر أن الخطة الإستراتيجية تحتاج إلى توزيعٍ ماهرٍ لمجموعات عمل معينة على عمليات أصغر .إن التخطيط لإستراتيجية حكيمة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار متطلبات النجاح لعمل تقنية النضال المختارة، لأن كل تقنية مختلفة تحتاج إلى متطلبات مختلفة، ولكن بطبيعة الحل، لا يعني مجرد أن نفي بالمتطلبات أننا ضمنا النجاح حيث أن هناك عوامل أخرى إضافية نحتاج إليها لنحقق النجاح .

على الديمقراطيين أن يعرفوا أهدافهم بوضوح أثناء وضع الإستراتيجيات وأن يقرروا كيفية قياس فعالية الجهود لتحقيق الأهداف، حيث أن التعريف والتحليل يسمحان للإستراتيجيين بأن يتعرفوا على متطلبات تحقيق كل هدف بدقة، أضف إلى ذلك أن الوضوح والتعريف ينطبقان على التخطيط التكتيكي.

يستخدم التكتيك وطرق العمل من أجل تنفيذ الإستراتيجية، **فالتكتيك** يرتبط بمهارة استخدام القوى على أفضل وجه في وضع محدد، حيث أن التكتيك هو عمل محدد يستخدم لتحقيق هدف محدد .إن مفهوم أفضل استخدام، في ظروف محددة، لوسائل القتال المتوفرة لتنفيذ الإستراتيجية هو الذي يحكم اختيار التكتيك، ولكي يكون التكتيك على أفضل حال علينا أن نختار التكتيك والطرق ونطبقهما مع الرعاية المستمرة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية . الكسب التكتيكي الذي لا يعزز الحصول على الأهداف الإستراتيجية يعتبر في النهاية هدراً للطاقة .

بالتالي فإن التكتيك يركز على خط سير عمل محدد ينسجم مع الإستراتيجية العريضة كما تنسجم الاستراتيجية في الإستراتيجية الرئيسية .وعادة ما يكون التكتيك متعلقاً بالقتال أما الإستراتيجية فهي تشمل إعتبارات أوسع .يمكن

[12] Robert Helvey, personal communication, 15 August 1993

فهم تكتيك معين على أنه جزء من إستراتيجية كاملة لمعركة أوحملة، ويطبق التكتيك على فترات من الوقت أقصر مما يكون عليه الحال في الإستراتيجية أو في مواقع أصغر) جغرافية أو مؤسساتية...الخ (أو بواسطة عدد محدود من الناس أو لإهداف محدودة أكثر .ويكون التمييز بين الأهداف التكتيكية والهدف الإستراتيجي في أعمال العنف بواسطة معرفة إذا ما كان هدف عمل صغيراً أم كبيراً .

يستخدم الاشتباك التكتيكي الهجومي لدعم تحقيق الأهداف الإستراتيجية، فالاشتباكات التكتيكية هي أدوات الإستراتيجيين في خلق ظروف تعمل لصالح توجيه هجمات حاسمة ضد الخصم، بالتالي فإن من الأهمية القصوى بمكان أن يكون المسئولون عن تخطيط وتنفيذ العمليات التكتيكية مهرة في تقييم الوضع وأن يختاروا أفضل الطرق ملائمة له .وعلينا أن نقوم بتدريب الأشخاص الذين سيقومون بالمشاركة على استخدام التقنية المختارة والطرق المحددة.

تعني **الطرق** الأسلحة أو الوسائل المحددة للعمل، حيث أنها تشمل عشرات أشكال العمل) مثل الإضرابات والمقاطعات واللاتعاون السياسي وما شابه (في تقنية النضال اللاعنيف الموضحة في الفصل الخامس والملحق.

يعتمد تطوير خطة إستراتيجية مسئولة وفعالة للنضال اللاعنيف على العناية في التشكيل واختيار الإستراتيجية الرئيسية والإستراتيجيات والتكتيك والطرق .

الدرس الرئيسي من هذا النقاش هو أن الاستخدام الجيد للذكاء البشري مطلوب في التخطيط الإستراتيجي الحذر للتحرر من الدكتاتورية، لأن الفشل في التخطيط بذكاء يؤدي إلى حدوث كوارث بينما يؤدي الاستخدام الفعال للقدرات العقلية للإنسان إلى وضع نهج إستراتيجية تستخدم المصادر المتوفرة بذكاء لمضي المجتمع نحو تحقيق هدف الحرية والدمقراطية.

الفصل السابع

إستراتيجية التخطيط

يحتاج قادة المقاومة إلى وضع خطة عمل شاملة من أجل زيادة فرص نجاح المقاومة بحيث تكون هذه الخطة قادرة على تعزيز الشعوب التي أمضت زمناً طويلاً في المعاناة، وبالمقابل تُضعف وتقضي على نظام الحكم الدكتاتوري، وتعمل على بناء نظام ديمقراطي قوي .

نحتاج من أجل الوصول إلى هذه الخطة إلى عمل تقييم جيد للوضع ولخيارات العمل المؤثر المتاحة، فمن خلال هذا التحليل والتقييم نستطيع أن نضع ونطور إستراتيجية رئيسية واستراتيجيات الحملات الخاصة لنيل الحرية . وبالرغم من ارتباط كل من الإستراتجية الرئيسية واستراتيجيات الحملات الخاصة إلا أنهما عملان منفصلان، حيث أن تطوير استراتيجيات الحملات بشكل كامل يأتي فقط بعد تطوير الإستراتيجية الرئيسية .أضف إلى ذلك أنه سوف يكون هناك حاجة إلى عمل تصميم لإستراتيجيات الحملات من اجل تحقيق وتعزيز الأهداف الإستراتيجية الرئيسية.

يتطلب تطوير إستراتيجية المقاومة مراعاة العديد من الأسئلة والمهام، وعلينا هنا تعريف بعض العوامل الهامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار على مستوى الإستراتيجية الرئيسية وعلى مستوى إستراتيجيات الحملات . ويتطلب التخطيط الإستراتيجي أن يكون لدى مخططو المقاومة فهم عميق لجميع نواحي الصراع التي تشمل العوامل المادية والتاريخية والحكومية والعسكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية والنفسية والاقتصادية والدولية حيث أنه لا يمكن تطوير الإستراتيجيات إلا في إطار النضال المحدد وخلفياته .

ومن الأهمية بمكان أن يقوم القادة والمخططون الإستراتيجيون بتقييم أهمية القضية والأهداف من حيث درجة استحقاقها لشن نضال واسع أم لا .والجدير بالذكر أنه من الضروري تحديد الهدف الحقيقي للنضال، ولكن يجب مراعاة مسألة أن القضاء على أنظمة الحكم الدكتاتورية وحده لا يشكل هدفاً كافياً .فالهدف في مثل هذه الصراعات يجب أن يكون متمثلاً في إنشاء مجتمع حر يحكمه نظام حكم ديمقراطي .إن وضوح هذه المسألة سيؤثر بدوره على تطوير الإستراتيجية الرئيسية والإستراتيجيات الناجمة عنها.

وبشكل خاص، على الإستراتيجيون أن يجيبوا على العديد من الأسئلة الأساسية مثل:

- ما هي العوائق الرئيسية لتحقيق الحرية؟
- ما هي العوامل التي تسهل تحقيق الحرية؟
- ما هي نقاط القوة الرئيسية لنظام الحكم الدكتاتوري؟
- ما هي نقاط الضعف المختلفة لنظام الحكم الدكتاتوري؟
- إلى أي درجة تكون مصادر قوة نظام الحكم الدكتاتوري عرضة للتأثير؟
- ما هي نقاط القوة التي تتمتع بها القوى الديمقراطية والمواطنون بشكل عام؟
- ما هي نقاط ضعف القوى الديمقراطية وكيف نستطيع معالجتها؟
- ما هو موقف الأطراف الأخرى التي لها دور غير مباشر في الصراع ولكنها ساعدت أو قد تقدم العون لنظام الحكم الدكتاتوري أو للحركة الديمقراطية وكيف؟

اختيار الأساليب

يحتاج المخططون على مستوى الإستراتيجية الرئيسية لأن يختاروا أساليب النضال الرئيسية التي ستستخدم في الصراع، ويجب تقييم مزايا ومحددات العديد من تقنيات النضال البديلة مثل الحرب العسكرية التقليدية و حرب العصابات و التحدي السياسي و التقنيات الأخرى.

على الإستراتيجيين مراعاة الأسئلة التالية عند اختيار أساليب النضال :هل نوع النضال الذي يقع عليه الاختيار ضمن قدرات الحركة الديمقراطية؟ هل تقوم التقنية المختارة باستغلال نقاط القوة التي يتمتع بها الشعب المحكوم؟ هل تستهدف هذه التقنية نقاط ضعف نظام الحكم الدكتاتوري أم تستهدف نقاط قوته؟ هل تساعد هذه الأساليب الديمقراطيين كي يصبحوا أكثر اعتماداً على أنفسهم أم هل يحتاجون إلى الاعتماد على أطراف أخرى أو دعم خارجي؟ ما هو سجل استخدام الأساليب المختارة في القضاء على أنظمة الحكم الدكتاتورية؟ هل تزيد أم تحد من عدد الإصابات والدمار الذي يمكن أن يحدث أثناء الصراع؟ ما هي التأثيرات التي ستخلفها الأساليب المختارة على نوع الحكومة التي ستنجم عن النضال في حالة تحقيق النصر؟ يجب استثناء أنواع العمل التي تعيق الوصول إلى الهدف المنشود من الإستراتيجية الرئيسية.

لقد طرحنا في الفصول السابقة أن التحدي السياسي يعطي مزايا مقارنة هامة على تقنيات النضال الأخرى، لذلك فإن على الإستراتيجيون أن يتفحصوا الصراع المحدد ويقرروا فيما إذا كان التحدي السياسي يقدم أجوبة أكيدة للأسئلة السابقة أم لا .

التخطيط من أجل الديمقراطية

علينا أن نتذكر أن هدف الإستراتيجية الرئيسية في مواجهة أنظمة الحكم الدكتاتورية لا يتوقف ببساطة عند القضاء على الدكتاتورية ولكن يستمر حتى يتم وضع نظام ديمقراطي ويجعل من نشوء دكتاتورية جديدة أمراً مستحيلاً .يجب أن تكون أساليب النضال المختارة قادرة على المساهمة في تغيير توزيع قوى المجتمع المؤثرة من أجل تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه) القضاء على الدكتاتورية، خلق نظام ديمقراطي، استحالة ظهور دكتاتورية جديدة .(من المعروف أن الشعوب ومؤسسات المجتمع المدني تكون ضعيفة في ظل وجود أنظمة الحكم الدكتاتورية، وتكون الحكومة بالمقابل قوية جداً .فإذا لم يحدث تغيير في موازين القوى هذه فإن الحكام الجدد يستطيعون إن أرادوا أن يكونوا حكاماً دكتاتوريون كأسلافهم، بالتالي يجب أن نرفض أي" ثورة داخل القصر "أو أي انقلاب ضد الحكم.

يساهم التحدي السياسي في خلق توزيع عادل للقوى المؤثرة من خلال حشد المجتمع ضد النظام الدكتاتوري كما بينا في الفصل الخامس، وتحدث هذه الأعمال من خلال عدة طرق، حيث أن تطوير قدرات النضال اللاعنيف تعني أن قدرات الحكم الدكتاتوري في مواجهة أعمال العنف لا تستطيع إرهاب المواطنين وفرض الخضوع عليهم، لأنهم يمتلكون أساليب قوية لمواجهة وإعاقة الدكتاتورية في فرض قوتها .أضف إلى ذلك أن حشد القوة الشعبية من خلال التحدي السياسي تعزز مؤسسات المجتمع المستقلة لأن الخبرة المكتسبة من ممارسة القوة المؤثرة لا تنسى بسهولة، وستجعل المعرفة والمهارات المكتسبة أثناء النضال من الشعب أكثر قدرة على مواجهة أي دكتاتور جديد .إن هذا التحول في موازين القوى يزيد من فرص إنشاء مجتمع ديمقراطي قوي .

المساعدة الخارجية

يعتبر تقييم الأدوار النسبية للمقاومة الداخلية والضغوط الخارجية من أجل تفكيك نظام الحكم الدكتاتوري جزءاً من تحضير الإستراتيجية الرئيسية .ناقش هذا البحث مسألة القوة الرئيسية في النضال التي يجب أن تأتي من داخل الدولة نفسها بحيث تصبح المساعدة الدولية حاصلاً لما يحققه النضال الداخلي.
يمكن بذل الجهود لتسخير الرأي العام العالمي كتتمة متواضعة ضد أنظمة الحكم الدكتاتورية بناءً على أسس إنسانية وأخلاقية ودينية .ويمكن أيضاً بذل الجهود من أجل الحصول على عقوبات دبلوماسية وسياسية واقتصادية تفرضها الحكومات والمنظمات الدولية على أنظمة الحكم الدكتاتورية .فقد تأخذ هذه العقوبات شكل فرض حصار اقتصادي وفرض حظر على بيع الأسلحة وتخفيض مستويات الاعتراف الدبلوماسي أو قطع العلاقات الدبلوماسية ومنع المساعدات الاقتصادية ومنع الاستثمار في الدولة التي تحكمها أنظمة حكم دكتاتورية، بالإضافة إلى طرد ممثلي الحكومة الدكتاتورية من المنظمات الدولية المختلفة ومنظمات الأمم المتحدة .أضف إلى ذلك أننا نستطيع توجيه المساعدة الدولية المتمثلة في تقديم الدعم المالي والإعلامي مباشرةً إلى القوى الديمقراطية.

عمل إستراتيجية رئيسية

يعمل مخططو الإستراتيجية الرئيسية على وضع أفضل خطوط عريضة لسير النضال بعد عمل تقييم للوضع، حيث تغطي هذه الخطوط الحاضر وتمتد إلى التحرر في المستقبل وإلى مؤسسات النظام الديمقراطي .وعلى هؤلاء المخططون أن يسألوا أنفسهم عدداً من الأسئلة أثناء وضع الإستراتيجية الرئيسية حيث تشكل هذه الأسئلة)بشكل محدد أكثر مما مضى (أنواع الاعتبارات المطلوبة لوضع إستراتيجية رئيسية لنضال يستخدم أسلوب التحدي السياسي، تتمثل هذه الأسئلة فيما يلي:
ما هي أفضل طريقة للبدء بنضال طويل الأمد؟ كيف يستطيع الشعب الواقع تحت نير الاضطهاد أن يحشد الثقة الكافية بالنفس والقوة لكي يتحدى نظام الحكم الدكتاتوري ولو بشكل محدود في البداية؟ كيف يمكن زيادة قدرة المواطنين على تطبيق اللاتعاون والتحدي مع مرور الوقت ومع الخبرة المكتسبة؟ ما هو أهداف سلسلة من الحملات المحدودة لاستعادة السيطرة الديمقراطية على المجتمع والتضييق على الدكتاتورية؟
هل يوجد هناك مؤسسات مستقلة عايشت الدكتاتورية ويمكن استخدامها في النضال من أجل الحرية؟ ما هي مؤسسات المجتمع التي يمكن استعادتها من سيطرة الحكام الدكتاتوريين أو ما هي المؤسسات اللازم إنشائها لتلبية احتياجات الديمقراطيون وخلق أجواء من الديمقراطية حتى في ظل استمرار نظام الحكم الدكتاتوري؟
كيف نستطيع تطوير القوة التنظيمية للمقاومة؟ كيف يمكن تدريب المشاركين؟ ما هي المصادر) المالية والمعدات...الخ (اللازمة أثناء الصراع؟ ما هو نوع الرمزية المؤثرة في حشد الشعب؟
ما هي أنواع العمل التي تزيد في إضعاف مصادر قوة الحاكم الدكتاتوري وقطعها وفي أي مراحل تستخدم؟ كيف يستطيع الشعب المقاوم أن يستمر في الإصرار على التحدي وفي نفس الوقت يحافظ على الانضباط اللاعنيف الضروري؟ كيف يستطيع المجتمع أن يستمر في تلبية حاجاته الأساسية خلال مسيرة النضال؟ كيف يمكن الحفاظ على النظام الاجتماعي خلال الصراع؟ كيف تستطيع المقاومة الديمقراطية أن تستمر في بناء القاعدة المؤسساتية

في المجتمع في مرحلة ما بعد الدكتاتورية عندما تقترب ساعة النصر لكي تسهل عملية التحول) من الدكتاتورية إلى الديمقراطية(؟

لا يوجد هناك خطة إستراتيجية موحدة لكل حركة من حركات التحرر ضد أنظمة الحكم الدكتاتورية، لأن كل حركة تسعى من أجل القضاء على نظام حكم دكتاتوري معين وتسعى لبناء نظام ديمقراطي تختلف عن حركات التحرر الأخرى .ولا يوجد وضعان متشابهان تماماً، ولكل نظام حكم دكتاتوري خصائصه الفردية، وتختلف أيضاً قدرات كل شعب يسعى من أجل الحرية عن قدرات الشعوب الأخرى .على مخططي الإستراتيجية الرئيسية للنضال وفق أسلوب التحدي السياسي أن يكون لديهم فهم عميق ليس فقط بوضع الصراع المحدد الخاص بهم بل أيضاً بأساليب النضال المختارة [13].

هناك أسباب جيدة تدعوا للكشف عن إستراتيجية النضال الرئيسية بعد أن يتم إنجازها بشكل متروي ومتأن، حيث أن الأعداد الكبيرة من الناس المطلوب مشاركتها تكون أكثر رغبة وأكثر قدرة على العمل عندما تكون على دراية بالمفهوم العام وبالتعليمات المحددة للإستراتيجية الكبيرة .حيث أنه سيكون لهذه المعرفة وقعاً إيجابياً على معنوياتهم وعلى رغبتهم في المشاركة وعلى التصرف كما ينبغي .بالتالي تصبح الخطوط العامة للإستراتيجية الرئيسية معروفة للحكام الدكتاتوريون وقد تؤدي معرفتهم بخصائصها إلى استخدام أساليب أقل همجية في الرد عليها لأنهم يعرفون أنها ستعود سلباً عليهم من الناحية السياسية .ويمكن أيضاً أن تساهم المعرفة بخصائص محددة للإستراتيجية الرئيسية في خلق نزاع وارتداد في داخل معسكر النظام الدكتاتوري نفسه.

في الوقت الذي يتم فيه تبني خطة الإستراتيجية الرئيسة للقضاء على الدكتاتورية وبناء النظام الديمقراطي على المجموعات الموالية للديمقراطية أن تصر على تنفيذها، ولا يسمح إلا في حالات نادرة الانطلاق بالنضال من الإستراتيجية الرئيسية الأولية، وعلى المخططين أن يعملوا على تغيير الإستراتيجية الرئيسية عندما يكون هناك أدلة كافية على فشلها أو عندما تتغير ظروف النضال بشكل جذري .على أية حال، يحدث هذا التغيير فقط بعد إجراء إعادة تقييم أساسي وعند وضع وتبني خطة إستراتيجية رئيسية جديدة أكثر ملائمة .

تخطيط إستراتيجيات الحملة

الحكمة والوعود التي تقدمها الإستراتيجية الرئيسية المطورة للقضاء على الدكتاتورية ولبناء الديمقراطية لا تعني أنها تطبق نفسها بنفسها، بالتالي نجد أن هناك حاجة إلى تطوير إستراتيجيات خاصة لإرشاد الحملات الكبيرة التي تهدف إلى تقويض سلطة الحاكم الدكتاتوري .وتقوم هذه الإستراتيجيات بدورها في دمج وإرشاد عدد من الاشتباكات التكتيكية التي تهدف إلى توجيه ضربات حاسمة لنظام الحكم الدكتاتوري .يجب اختيار التكتيكات وطرق العمل المحددة بشكل دقيق لكي تساهم في تحقيق أهداف كل إستراتيجية معينة .والجدير بالذكر أن هذا النقاش يركز حصرياً على مستوى الإستراتيجية.

على الإستراتيجيون الذين يضعون خطط الحملات الرئيسية، مثلهم مثل مخططي الإستراتيجية الرئيسية أن يكونوا على دراية تامة بطبيعة ووتيرة عمل تقنيات النضال المختارة .وكما هو عليه الحال في فهم الضباط

[13] أنظر المعلومات من لمزيد Gene Sharp, *The Politics of Nonviolent Action* (Boston, MA: Porter Sargent, 1973) and Peter Ackerman and Christopher Kruegler, *Strategic Nonviolent Conflict* (Westyport, Connecticut: Praeger, 1994). Also see Gene Sharp, *Waging Nonviolent Struggle: Twentieth Century Practice and Twenty-First Century Potential.* Forthcoming.

العسكريون لهيكلية الجيش والتكتيكات والأمور اللوجستية والذخيرة والتأثيرات الجغرافية وما شابه من أجل وضع الإستراتيجية العسكرية، على مخططي التحدي السياسي أن يدركوا طبيعة ومبادئ إستراتيجية النضال اللاعنيف .من الأهمية بمكان أن ندرك أنه حتى عند اكتساب المعرفة بالنضال اللاعنيف ومراعاة التوصيات الواردة في هذا الكتاب والإجابة على الأسئلة فإن هذا لا ينتج إستراتيجيات لأن وضع إستراتيجيات النضال يتطلب إبداعاً ووعياً.

على إستراتيجيي التحدي السياسي أن يأخذوا بعين الاعتبار قضايا مختلفة عند عمل تخطيط لإستراتيجيات محددة لحملات مقاومة معينة ولتطوير النضال التحرري على المدى البعيد، تشتمل هذه القضايا ما يلي :

- تحديد الأهداف الخاصة للحملة ومساهمتها في تنفيذ الإستراتيجية الرئيسية.
- مراعاة الطرق المحددة أو الأسلحة السياسية التي يمكن استخدامها في تنفيذ الإستراتيجيات المختارة .هناك أيضاً ضرورة لتحديد الخطط التكتيكية الصغيرة وتحديد الطرق المعينة المراد استخدامها في الضغط وفي وضع قيود على مصادر قوة النظام الدكتاتوري في الخطة الشاملة لحملة إستراتيجية معينة .وعلينا أن نتذكر أن تحقيق الأهداف الرئيسية يأتي كنتيجة لتنفيذ خطوات خاصة صغيرة بشكل رصين .
- تحديد كيفية ربط القضايا الاقتصادية بالنضال الذي هو في الحقيقة نضال سياسي، ويجب أن نعالج التظلمات الاقتصادية بعد القضاء على الدكتاتورية عندما تصبح القضايا الاقتصادية قضاياً بارزةً في النضال، وإلا فإن التحرر من الاعتقاد الخاطئ وسحب الولاء سرعان ما يرسخ إذا لم نجد حلولاً سريعة للقضايا الاقتصادية أثناء الفترة الانتقالية نحو المجتمع الديمقراطي .هذا الإدراك للاعتقاد الخاطئ يؤدي بالتالي إلى فتح المجال أما ظهور قوى دكتاتورية تعد بإنهاء المعاناة الاقتصادية .
- تحديد نوعية الهيكلية القيادية ونوعية نظام الإعلام القادرة على البدء بالمقاومة، وتحديد سبل صنع القرار وسبل الإعلام المتاحة أثناء النضال، وذلك من أجل تقديم الإرشاد المستمر للمقاومين والشعب عامة .
- نشر أخبار المقاومة بين الشعب عامة وبين قوات النظام الدكتاتوري والصحافة الدولية، يجب أن تكون الإدعاءات والتقارير المنشورة حقيقية دائماً ، لأن المبالغة والإدعاءات التي لا أساس لها تضعف مصداقية المقاومة .
- وضع خطط مستقلة وبناءة لنشاطات اجتماعية وتعليمية واقتصادية وسياسية لتلبية حاجات الشعب أثناء النزاع، حيث تدار هذه الخطط من قبل أشخاص مرتبطون بشكل غير مباشر بنشاطات المقاومة.
- تحديد نوعية المساعدة الخارجية المرغوب بها في دعم حملة معينة من النضال التحرري العام .كيف يمكن حشد المساعدة الخارجية واستخدامها دون جعل النضال الداخلي معتمداً على عوامل خارجية غير مضمونة؟ يجب مراعاة اختيار أكثر المجموعات الخارجية ملائمة للمساعدة مثل المنظمات الأهلية) الحركات الاجتماعية، المجموعات الدينية أو السياسية، ونقابات العمال...الخ (والحكومات و/أو الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة .

بالإضافة إلى أن على مخططي المقاومة اتخاذ إجراءات للمحافظة على النظام ولتلبية الاحتياجات الاجتماعية خلال مقاومة السيطرة الدكتاتورية مما يخلق هيكليات بديلة ديموقراطية مستقلة تلبي حاجات حقيقية وتقلص مصداقية أي ادعاءات بأن هناك حاجة إلى ممارسة القمع والبطش من أجل المحافظة على النظام والقانون .

نشر فكرة اللاتعاون

يعتبر إدراك الشعب لفكرة اللاتعاون أمر ضروري لنجاح حملة التحدي السياسي ضد الأنظمة الدكتاتورية .فمثال "سيد القرود "في الفصل الثالث يرينا بأن الفكرة الأساسية بسيطة وهي أنه إذا رفض عدد كافي من التابعين تقديم التعاون لفترة كافية بالرغم من القمع فإن نظام القمع والاضطهاد يضعف وينهار.

تكون الشعوب التي تعيش في دول تحكمها أنظمة حكم دكتاتورية على علم بمفهوم اللاتعاون من مصادر عديدة، وعلى الرغم من ذلك، على القوى الديمقراطية أن تعمل على نشر هذا المفهوم عن طريق نشر قصة" سيد القرود "أوغيرها من القصص المشابهة بين الناس، حيث أن مثل هذه القصص تكون سهلة الاستيعاب والفهم، وعندما يصبح مصطلح اللاتعاون شائعا يصبح الناس قادرين على فهم صلة الدعوات المستقبلية لممارسة اللاتعاون ضد أنظمة الحكم الدكتاتورية، ويستطيعون أيضاً أن يقوموا لوحدهم بارتجال نماذج لا تحصى من اللاتعاون في اوضاع جديدة.

لقد أثبتت التجارب الديمقراطية إمكانية نشر الأفكار والأخبار وتعليمات المقاومة بالرغم من الصعوبات والأخطار الناجمة عن ممارسات أنظمة الحكم الدكتاتورية ضدها، مثلاً استطاع المقاومون التواصل ليس فقط مع الأفراد الآخرين وإنما مع أعداد كبيرة من الشعب من خلال نشر الصحف غير القانونية والنشرات والكتب والأشرطة المسموعة وأشرطة الفيديو في مراحل لاحقة حتى أثناء حكم النازية والشيوعية .

إن وجود تخطيط إستراتيجي يتيح الفرصة لتحضير ونشر إرشادات عامة للمقاومين، بحيث تشير هذه الارشادات إلى القضايا والظروف التي تدعوا الشعب إلى الاعتراض وإلى ممارسة اللاتعاون وإلى وكيفية تطبيق هذه الممارسات، وسيعرف الشعب كيف يتصرف فيما يتعلق بالقضايا الهامة حتى في حال انقطاع الاتصال وانقطاع صدور أو استلام بعض التعليمات بين القادة الديمقراطيون .توفر هذه الارشادات أيضاً اختباراً لمعرفة" تعليمات المقاومة "الزائفة التي تصدرها الشرطة السياسية التي تدعوا إلى عمل يضر بسمعة حركة المقاومة .

القمع وطرق مواجهته

يقوم المخططون الإستراتيجيون بعمل تقييم للإجراءات وللأساليب القمعية التي تشكل رد أنظمة الحكم الدكتاتورية على أعمال المقاومة الديمقراطية، لأن معرفة كيفية الصمود والتصدي لهذه الإجراءات والأساليب أو معرفة كيفية تجنب تزايدها دون الخضوع لها هو أمرٌ ضروري .يعمل هذا التقييم من الناحية التكتيكية وفي ظروف خاصة على تحذير الشعب والمقاومين حول إجراءات القمع المحتملة وبالتالي تتوفر لديهم المعرفة بمخاطر المشاركة في المقاومة، أضف إلى ذلك أن هذا التقييم يتيح المجال لتوفير رعاية طبية للإصابات التي تقع بين المقاومين نتيجة لأساليب القمع التي يوجهها الحكام الدكتاتوريون ضدهم .

يبلي الإستراتيجيون حسناً إذا تناولوا مسألة استخدام تكتيكات وطرق تساهم في تحقيق الهدف المحدد للحملة أو التحرر وفي نفس الوقت تقلل من أو تمنع ممارسات القمع الموجهة ضد المقاومين الديمقراطيين، مثلاً تكون المظاهرات والمسيرات ضد أنظمة الحكم الدكتاتورية المتعنتة مؤثرة ولكنها قد تعرض حياة الالآف للخطر . بالمقابل قد يكون البقاء في البيوت والإضراب أو أعمال اللاتعاون الواسعة التي يقوم بها موظفي الخدمة المدنية أكثر تأثيراً من المظاهرات التي تعرض حياة الكثيرين للخطر .

يقول البعض أن أعمال المقاومة الاستفزازية التي يتعرض فيها الكثيرين لخطر الإصابة تلزم لأغراض إستراتيجية، ولكن يجب مراعاة مسألة حجم الإصابات والإنجازات التي يمكن تحقيقها، هل سيتصرف الناس والمقاومون بانضباط دون استخدام العنف خلال فترة النضال؟ هل يستطيعون مقاومة الأعمال التي تستفزهم وتدعوهم لاستخدام العنف؟ على المخططون أن يراعوا الإجراءات التي يمكن استخدامها للمحافظة على الانضباط اللاعنيف وتحافظ على المقاومة بالرغم من الممارسات الهمجية والوحشية .هل تكون هذه الإجراءات التي تتمثل في العهود وتصريحات السياسة والمنشورات التي تدعوا إلى الانضباط ومنظمي المظاهرات ومقاطعة الأشخاص والمجموعات التي تطالب باستخدام العنف مؤثرة؟ على القادة أن يكونوا متيقظين لوجود عملاء للأنظمة الدكتاتورية يحثون المتظاهرين على استخدام العنف.

الالتزام بالخطة الإستراتيجية

لا يجب إشغال القوى الديمقراطية بالتحركات الصغيرة التي يقوم بها الحكام الدكتاتوريون والتي تقودهم إلى الابتعاد عن الإستراتيجية الرئيسية وإستراتيجية الحملة الخاصة عندما يتم الانتهاء من وضع الخطة الإستراتيجية، وبالتالي يكون التركيز على نشاطات هامة .أضف إلى ذلك أنه يجب علينا أن لا نسمح للعواطف اللحظية التي تشكل ردة فعل على ممارسات الأنظمة الدكتاتورية الوحشية أن تغير مجرى المقاومة الديمقراطية وتأخذها بعيداً عن الإستراتيجية الرئيسية أو إستراتيجية الحملة .تهدف ممارسات الأنظمة الدكتاتورية الهمجية إلى إجبار القوى الديمقراطية على التخلي عن خطة النضال اللاعنيف واستخدام العنف وبالتالي تجد هذه الأنظمة مبرراً لاستخدام القوة ودحر المقاومة الديمقراطية بسهولة .

جودة التحليل الأساسي تعطي الفرصة للقوى الديمقراطية لكي تسير نحو الأمام مرحلة بعد مرحلة، والجدير بالذكر أنه سيحدث بطبيعة الحال تغييرات للتكتيكات وللأهداف الفورية، لكن القادة الجيدون يستطيعون استغلال جميع الفرص، على أية حال، لا تكون هذه التغييرات أهدافاً للإستراتيجية الرئيسية أو للحملات الخاصة، وعلينا أن ندرك أن التطبيق المتأني للإستراتيجية الرئيسية المختارة ولإستراتيجيات الحملات الخاصة سيساهم بشكل كبير في النجاح.

الفصل الثامن

ممارسة التحدي السياسي

تكون المهام الأولية الموكلة إلى الشعب في حالات الشعور بالضعف والخوف مهام قليلة المخاطر وتعمل على بناء الثقة بين الناس .هذا النوع من الأعمال، مثل وضع اللباس بطريقة غير مألوفة، تعبر عن رأي معارض وتمنح الفرصة للمشاركة الجماهيرية الواسعة في أعمال معارضة .وفي حالات أخرى، نستطيع تركيز العمل الجماعي على قضايا صغيرة غير سياسية مثل تأمين مصدر مياه .وعلى الإستراتيجيون أن يختاروا قضية معروفة بشكل واسع ويصعب رفض ميزاتها، فالنجاح في مثل هذه الحملات المحدودة يعالج تظلمات معينة وفي نفس الوقت يقنع الشعب بأن لديهم قوة.

يجب أن لا يهدف إستراتيجيي الحملات في الصراعات الطويلة إلى سقوط كامل وفوري لنظام الحكم الدكتاتوري ولكن إلى تحقيق أهداف محدودة، ولا يجب أن تتطلب جميع الحملات مشاركة جميع قطاعات المواطنين .

على إستراتيجيي التحدي أن يأخذوا بعين الاعتبار مسألة كيفية اختلاف الحملات في بداية ومنتصف وعند اقتراب نهاية النضال الطويل عن بعضها البعض عند التفكر في سلسلة من الحملات الخاصة لتنفيذ الإستراتيجية الرئيسية .

مقاومة مختارة

إن وضع حملات منفصلة ذات أهداف خاصة مختلفة في مراحل النضال الأولى يعود بالفائدة الكبيرة حيث أن هذه الحملات المختارة تأتي متتالية وقد يحدث تداخل زمني بين اثنتين أو ثلاثة منها .

من الضروري، أثناء تخطيط إستراتيجية" مقاومة مختارة، "تحديد قضايا أو تظلمات محددة خاصة تمثل الاضطهاد العام الذي يمارسه نظام الحكم الدكتاتوري، بحيث تكون هذه القضايا بمثابة الأهداف الملائمة لتنفيذ حملات لتحقيق أهداف إستراتيجية متوسطة ضمن الإستراتيجية الرئيسية الكلية .

يجب الحصول على هذه الأهداف الإستراتيجية المتوسطة من خلال القوة المتوفرة حالياً والمتوقعة للحركات الديمقراطية، مما يساعد على ضمان سلسلة من الانتصارات التي ترفع المعنويات وتساهم أيضاً في تحول متزايد لموازين القوى لصالح القوى الديمقراطية على المدى البعيد للنضال.

يجب أن تركز إستراتيجيات المقاومة المختارة أولاً على قضايا اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، بحيث يتم الاحتفاظ بجزء من النظام الاجتماعي والسياسي بعيداً عن سيطرة الحاكم الدكتاتوري أو استرجاع السيطرة على جزء يتحكم به الحكام الدكتاتوريون أو منع هدف خاص عن الحكام الدكتاتوريين .يجب على حملة المقاومة المختارة أن تضرب، إن أمكن، في نقطة أو أكثر من نقاط ضعف الدكتاتورية كما جاء ذكره أعلاه، بالتالي يحقق الديمقراطيون أكبر تأثير ممكن باستخدام قوتهم المتوفرة .

يحتاج الإستراتيجيون إلى تخطيط إستراتيجية الحملة الأولى على الأقل في مراحل مبكرة، بحيث يشمل هذا التخطيط ماهية أهدافها المحددة وكيف ستساعد في تحقيق الإستراتيجية الرئيسية المختارة، وإن أمكن، من الحكمة

وضع خطوط عامة لإستراتيجيات المرحلة الثانية أو الثالثة .بحيث يجب على هذه الإستراتيجيات أن تنفذ الإستراتيجية الرئيسية المختارة بإرشاداتها العامة.

تحدي رمزي

تكون الأعمال الأولى في مراحل بداية حملة تقويض نظام الحكم الدكتاتوري ذات الطابع السياسي ومحدودة المدى، وتكون مصممة لاختبار وللتأثير على الرأي العام وتحضر المواطنين لنضال مستمر من خلال اللاتعاون والتحدي السياسي .

تأخذ الأعمال الأولى من اللاتعاون والتحدي السياسي شكل احتجاجات رمزية أو أعمال رمزية من اللاتعاون المحدود أو المؤقت، فإذا كان عدد الأشخاص الراغبون في العمل صغير تكون هذه الأعمال مقتصرةً على وضع الزهور على أماكن ذات أهمية رمزية، بالمقابل إذا كان عدد الأشخاص الراغبون في المشاركة كبير يتم تنفيذ أعمال تتمثل في التوقف عن جميع النشاطات لمدة خمس دقائق أو الصمت لعدة دقائق .وفي حالات أخرى، يستطيع عدد من الأفراد تنفيذ إضراب عن الطعام أو الاعتكاف في مكان له أهمية رمزية أو مقاطعة قصيرة للحصص يقوم بها الطلاب أو الاعتصام في مكتب هام، ستواجه مثل هذه الأعمال الأكثر شدة ممارسات قمعية قوية .

بعض الأعمال الرمزية مثل الاعتصام أمام قصر الحاكم الدكتاتوري أو مقرات قيادة الشرطة السياسية يتخللها مخاطر عالية ولا ينصح باستخدامها عند بدء الحملة .

عادة ما تؤدي أعمال الاحتجاج الرمزية الأولية إلى اهتمام عالمي مثل المظاهرات الجماهيرية في بورما عام 1988والاحتلال الذي نفذه الطلاب والإضراب عن الطعام في ساحة تيانامن في بكين عام .1989 عدد الإصابات الكبير بين المتظاهرين في كلا الحالتين تشير إلى العناية الفائقة التي يجب على الإستراتيجيين مراعاتها في تخطيط الحملات، فبالرغم من وقعها الأخلاقي والنفسي العظيمين إلا أن مثل هذه الأعمال لا تقضي على الأنظمة الدكتاتورية حيث أنها تبقى بشكل كبير رمزية ولا تحدث تغيير في مركز قوة أنظمة الحكم الدكتاتورية .

من الصعب فصل مصادر قوة نظام الحكم الدكتاتوري بشكل كامل وسريع في المراحل الأولى من النضال، لأن هذا يتطلب أن يقوم الشعب أجمعه وجميع مؤسسات المجتمع، التي كانت في الماضي خاضعة بشكل كبير، برفض تام وتحدي مفاجئ لنظام الحكم عن طريق استخدام اللاتعاون الجماهيري الواسع .لم يحدث هذا الأمر بعد، وسيكون تحقيقه صعب المنال .لذلك، فإن وجود حملة سريعة من اللاتعاون الكامل ومن التحدي هي إستراتيجية غير واقعية لحملة في مراحل مبكرة ضد نظام حكم دكتاتوري.

نشر المسئولية

تقع وطأة النضال على قطاع أو أكثر من المواطنين خلال تنفيذ حملة معينة من المقاومة، ثم يتحول عبء النضال إلى مجموعات أخرى من المواطنين في مراحل لاحقة من حملات النضال، مثلاً يقوم الطلاب بتنفيذ إضرابات احتجاجاً على قضايا تعليمية ويقوم القادة الدينيون والمؤمنون بالتركيز على قضايا الحريات الدينية، ويقوم عمال

سكك الحديد بمراعاة إجراءات السلامة بدقة من أجل إبطاء حركة القطارات، ويقوم الصحفيون بتحدي الرقابة من خلال نشر صفحات تحتوي على فراغات تمثل المقالات الممنوعة، وتقوم الشرطة بتقديم تقارير حول فشلها في إيجاد واعتقال أشخاص مطلوبين من أعضاء المعارضة الديمقراطية .إن تقسيم حملات المقاومة حسب نوع القضية وحسب مجموعات السكان تعطي أقسام من المواطنين فرصة للاستراحة بينما تستمر المقاومة.

تعتبر المقاومة المختارة ذات أهمية خاصة في الدفاع عن وجود واستقلالية المجموعات والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية خارج نطاق سيطرة نظام الحكم الدكتاتوري) تم مناقشة هذا الموضع باختصار في الصفحات السابقة .(تعطي مراكز القوة هذه القواعد المؤسساتية التي يستطيع المواطنون من خلالها فرض ضغوطات أو مقاومة السيطرة الدكتاتورية، فلا عجب أن تكون مراكز القوة هذه من الأهداف الأولى لنظام الحكم الدكتاتوري .

استهداف قوة الدكتاتور

ينبغي على الإستراتيجيون أن يعدوا لكيفية تقييد مصادر قوة الحكام الدكتاتوريين عندما يتطور النضال إلى ما وراء الإستراتيجيات الأولية وينتقل إلى مراحل متقدمة ذات طموحات أكبر، بحيث يكون الهدف متمثلاً في استخدام اللاتعاون الجماهيري لخلق وضع إستراتيجي يعمل لصالح القوى الديمقراطية.

يعمل الإستراتيجيون على تخطيط المزيد من اللاتعاون والتحدي الطموح لقطع مصادر قوة نظام الحكم الدكتاتوري عندما تكتسب المقاومة الديمقراطية القوة، بحيث يكون الهدف زيادة الشلل السياسي وفي النهاية تفكك الدكتاتورية نفسها.

هناك ضرورة لأخذ الحيطة والحذر عند تخطيط كيفية عمل القوى الديمقراطية لغرض إضعاف الدعم الذي قدمه الناس والمجموعات في السابق إلى النظام الدكتاتوري .هل سيُضعف الكشف عن الممارسات الهمجية للنظام دعم الناس له، وهل يمكن القضاء على الدكتاتورية من خلال الكشف عن الكوارث الناتجة عن سياساته الاقتصادية أو من خلال فهم جديد؟ ويجب حث أنصار الحكام الدكتاتوريين على أن يكونوا على الأقل" محايدين "في نشاطاتهم أو يفضل أن يكونوا أنصار فعالين للحركة الديمقراطية .

يجب التركيز خلال تخطيط وتطبيق التحدي السياسي و اللاتعاون على أنصار ومساعدي الحكام الدكتاتوريين، هذا يشمل جماعة الحكام الدكتاتوريين الداخلية وحزبهم السياسي والشرطة والبيروقراطيين ويكون التركيز خاصة على الجيش .

يجب عمل تقييم جيد لدرجة موالاة الجيش) الجنود والضباط (لنظام الحكم الدكتاتوري ومن ثم تحديد فيما إذا كانت القوات العسكرية عرضة لتأثير القوى الديمقراطية .هل هناك الكثير من الجنود والضباط الذين هم مجندين غير راضين وخائفين؟ هل هناك إمكانية لإبعاد الكثير من الجنود والضباط عن النظام الحاكم لأسباب شخصية أو عائلية أو سياسية؟ ما هي العوامل الأخرى التي تجعل الجنود والضباط عرضة إلى تحول ديمقراطي؟

يجب وضع إستراتيجية خاصة في المراحل المبكرة من النضال التحرري للتواصل مع جنود وموظفي الحكام الدكتاتوريين، من خلال الكلمات والرموز والأعمال التي تستطيع القوى الديمقراطية من خلالها إعلام الجنود أن النضال التحرري سيكون شديد ومصيري ودءوب .على الجنود أن يعرفوا أنه سيكون للنضال مواصفات خاصة مصممة لتقويض الدكتاتورية ولا تعمل على تهديد حياة الجنود .يكون الهدف الأسمى لهذه الجهود هو تقويض

الروح المعنوية للجنود ومن ثم تحويل ولائهم وطاعتهم لصالح الحركة الديمقراطية .يمكن توجيه إستراتيجيات أخرى لاستهداف الشرطة وموظفي الحكومة.

لا يجب تفسير محاولة الحصول على تعاطف ومن ثم الحث على العصيان بين قوات الحكام الدكتاتوريين على أنها تشجيع القوات العسكرية على القضاء السريع على الأنظمة الدكتاتورية من خلال عمل عسكري، لأن مثل هذا العمل لا يرسخ ديمقراطية عملية لأن الانقلاب على النظام الحاكم لا يعالج علاقات القوى بين الشعب والحكام .لذلك من الضرورة تخطيط كيفية العمل على إقناع الضباط العسكريين المتعاطفين أنه لا حاجة إلى انقلاب عسكري أو حرب مدنية على الدكتاتورية .

يستطيع الضباط العسكريين المتعاطفين أن يلعبوا دوراً حيوياً في النضال الديمقراطي مثل نشر سحب الولاء واللاتعاون في قوات الجيش، وتشجيع عدم الفعالية المتعمدة وتجاهل الأوامر ودعم رفض ممارسة القمع .يستطيع الأشخاص العسكريون أيضاً أن تقديم أشكال مختلفة من المساعدة اللاعنفية للحركة الديمقراطية مثل توفير ممر آمن ومعلومات وطعام وتزويدات طبية وما شابه.

يعتبر الجيش أحد المصادر الهامة لقوة الحكام الدكتاتوريين لأنه يستطيع أن يستغل الوحدات العسكرية المنضبطة وأسلحتهم بشكل مباشر في الهجوم ومعاقبة الشعب العاصي .*على إستراتيجيي التحدي أن يتذكروا أن سيكون من الصعب أو من المستحيل تفكيك الدكتاتورية إذا كانت الشرطة والبيروقراطيين والقوات العسكرية تقدم الدعم الكامل للدكتاتورية وتطيع أوامرها* .بالتالي فإنه على الإستراتيجيين الديمقراطيين إعطاء الإستراتيجية التي تستهدف تحويل ولاء قوات الحكام الدكتاتوريين أولوية قصوى.

على القوى الديمقراطية أن تتذكر أن سحب الولاء والعصيان بين القوات العسكرية تكون في غاية الخطورة على أعضاء هذه القوات، حيث أنه يتم معاقبة الجنود والشرطة عقاباً قاسياً إذا قاموا بأي عمل يعصون فيه الأوامر الموجهة إليهم والتمرد عليها .لا يجب على القوى الديمقراطية أن تطلب من الجنود والضباط أن يتمردوا مباشرة، وبدلاً من ذلك نستطيع إن توفر الاتصال علينا أن نوضح أن هناك العديد من الأشكال الأمينة نسبياً من" العصيان الخفي "الذي يمكنهم ممارسته، مثلاً تستطيع الشرطة والجيش أن ينفذوا التعليمات التي تتعلق بممارسة القمع ولكن بطريقة غير فعالة، أو الفشل في إيجاد أشخاص مطلوبين أو تحذير المقاومين عن القمع والاعتقالات والإبعاد المخطط لها والإخفاق في تقديم معلومات هامة إلى ضباطهم الأعلى منهم .الضباط الذين يسحبون ولائهم بدورهم يستطيعون تجاهل تمرير أوامر القمع وفق تسلسل الأوامر .يستطيع الجنود إطلاق النار فوق رؤوس المتظاهرين، ويستطيع موظفي الحكومة إضاعة ملفات وتعليمات وأن يعملوا بدون فعالية أو يتمارضوا لكي يبقوا في البيت حتى يشفوا.

تحولات في الإستراتيجية

يقوم إستراتيجيي التحدي السياسي بعمل تقييم مستمر لطريقة تنفيذ الإستراتيجية الرئيسية وإستراتيجيات الحملات الخاصة، هناك احتمال أن لا يسير النضال وفق المتوقع، بالتالي يجب إعداد التحولات المطلوبة في الإستراتيجية . ما الذي نستطيع أن نفعله لزيادة قدرة الحركة على السيطرة على المبادرة؟ في هذه الحالة يكون من الضروري تحديد المشكلة وعمل تقييم إستراتيجي وربما تحويل مسئوليات النضال إلى مجموعة مختلفة من السكان وحشد مصادر قوة إضافية وتطوير مسارات جديدة للعمل .وعند الانتهاء من هذا الأمر نقوم بتنفيذ الخطة الجديدة فوراً.

بالمقابل، كيف تستطيع القوى الديمقراطية استغلال الفوائد غير المتوقعة والتقدم نحو إحداث شلل للدكتاتورية إذا كان سير النضال أفضل من المتوقع وتبدأ الدكتاتورية بالانهيار في وقت مبكر؟ سنقوم بالإجابة على هذا السؤال في الفصل القادم.

الفصل التاسع

تفكيك النظام الدكتاتوري

يعزز التأثير المتراكم الناتج عن حملات تحدي سياسي ناجح منفذ بطريقة جيدة المقاومة وينشئ ويوسع مجالات في المجتمع تواجه الدكتاتورية فيها حدود على سيطرتها الفعالة .توفر هذه الحملات أيضاً خبرة هامة في كيفية رفض التعاون وكيفية تقديم التحدي السياسي .وتكون هذه الخبرة بالغة الفائدة عندما يحين وقت اللاتعاون والتحدي على مستوى جماهيري.

وكما ناقشنا في الفصل الثالث، الطاعة والتعاون والاستسلام أمور حيوية إذا أراد الحكام الدكتاتوريون أن يكونوا أقوياء، فبدون الحصول على مصادر القوة السياسية تضعف قوة الحكام الدكتاتوريون ومن ثم تنهار .إن سحب الدعم يعتبر هو أهم عمل مطلوب لتفكيك الدكتاتورية .ومن الأهمية دراسة كيف يمكن التأثير على مصادر القوة من خلال التحدي السياسي.

تعتبر أعمال الرفض الرمزية والتحدي من ضمن الأساليب المتوفرة التي تقوض *سلطة* النظام الحاكم الأخلاقية والسياسية وبالتالي شرعية النظام الحاكم، حيث يستمد هذا النظام قوته وسلطته من الطاعة والتعاون الذي يحصل عليه .نعبر عن الرفض الأخلاقي للحكم الدكتاتوري من خلال العمل الذي يهدد وجود الدكتاتورية بشكل خطير، ويلزم سحب التعاون والطاعة في قطع مصادر قوة النظام الحاكم الأخرى .

يتمثل مصدر القوة الثاني الهام في *المصادر البشرية*، أي عدد وأهمية الأشخاص والمجموعات التي تطيع وتتعاون مع أو تساند الحكام .وعندما ينفذ اللاتعاون بواسطة قطاعات كبيرة من السكان فإن هذا يشكل خطراً كبيراً على النظام الحاكم، فمثلاً إذا توقف موظفي الحكومة عن العمل بفعاليتهم المعتادة أو حتى إذا بقوا في بيوتهم فإن هذا يؤثر يضر بالأجهزة الإدارية بشكل خطير.

أيضاً إذا كان من ضمن الأشخاص والمجموعات التي تمارس اللاتعاون أشخاص قاموا مسبقاً بتزويد *خبرات ومعرفة* متخصصة بالتالي يصبح الحكام الدكتاتوريين يرون أن قدرتهم على تنفيذ ما يريدون قد ضعفت بشكل خطير، وحتى قدرتهم على اتخاذ قرارات على دراية وتطوير سياسات فعالة تقل بشكل كبير.

يصبح السكان أكثر ميلا نحو العصيان و اللاتعاون إذا ضعفت التأثيرات النفسية والفكرية) المسماة *بالعوامل غير الملموسة* (التي عادة ما تحث الناس على طاعة ومساعدة الحكام أو تغيرت.

يؤثر حصول الحكام الدكتاتوريون على *مصادر مادية* بشكل مباشر على قوتهم، وعند سيطرة القوى الديمقراطية على المصادر المالية والنظام الاقتصادي والأملاك والمصادر الطبيعية والمواصلات ووسائل الاتصالات يصبح مصدر كبير من مصادر قوة الحكام الدكتاتوريين عرضة للزوال، أضف إلى ذلك أن الإضراب والمقاطعة وزيادة الاستقلالية والسيطرة على الإعلام والمواصلات تضعف النظام الحاكم .

وكما ذكرنا مسبقاً، فإن إمكانية الحكام الدكتاتوريون على التهديد وتنفيذ *العقوبات* ضد أجزاء مهتاجة وعاصية وغير متعاونة هو المصدر المركزي لقوة الحكام الدكتاتوريين، يمكن إضعاف مصدر القوة هذا بطريقتين : الأولى، تتقلص فعالية العقوبات المتوفرة بشكل كبير إذا كان المواطنون مستعدون كما هو الحال في الحرب للمخاطرة بنتائج خطيرة كثمن للتحدي) أي أن الاضطهاد الذي يمارسه الحكام الدكتاتوريون لا يضمن الطاعة المطلوبة(، الثاني :إذا قامت الشرطة والقوات العسكرية بسحب ولائها، سواء كان سحب هذا الولاء فردياً أو

جماعياً، أو عند قيامهم بتجنب أو رفض مباشر لأوامر الاعتقال أو الضرب أو إطلاق النار على المقاومين، وإذا أصبح الحكام الدكتاتوريون غير قادرين على الاعتماد على الشرطة والقوات العسكرية لتنفيذ القمع تتهدد الدكتاتورية بشكل خطير .

باختصار، يتطلب نجاح العمل ضد دكتاتورية متجذرة تقليص أو إزالة مصادر قوة النظام الحاكم من خلال اللاتعاون والتحدي .فبدون التزود المستمر بالمصادر الضرورية للقوة تضعف الدكتاتورية ومن ثم تنهار، لذلك فإن التخطيط الإستراتيجي الماهر للتحدي السياسي ضد أنظمة الحكم الدكتاتورية يتطلب استهداف أهم مصادر قوة الحكام الدكتاتوريين.

تصعيد الحرية

يزداد نمو المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والمؤسسات السياسية في" فضاء الديمقراطية " في المجتمع، وتتقلص سيطرة الأنظمة الدكتاتورية من خلال التحدي السياسي أثناء مرحلة المقاومة المختارة . وعندما تصبح المؤسسات المدنية للمجتمع أقوى بالمقارنة مع الدكتاتورية، ينشغل المواطنون في بناء المجتمع المستقل خارج نطاق سيطرة الحكام الدكتاتوريين، ويمكن تنفيذ اللاتعاون للدفاع عن الفضاء الديمقراطي المكتسب في حال تدخل الدكتاتورية لوقف" تصعيد الحرية "وتواجه الدكتاتورية" بجبهة "أخرى من النضال.

يقود هذا العمل المشترك بين المقاومة وبناء المؤسسات إلى حرية حقيقية مما يجعل من انهيار الدكتاتورية ومن بناء النظام الديمقراطي الرسمي أمرٌ لا يمكن تجنبه لأن موازين القوى في المجتمع قد تغيرت كلياً.

بولندا عام 1970 و 1980 هي خير مثال على أعمال استعادة المجتمع والمؤسسات من قبل المقاومة، لقد تعرضت الكنيسة الكاثوليكية في بولندا للاضطهاد لكنها لم تكن أبداً تحت السيطرة الشيوعية الكاملة، وفي عام 1976شكل عدد من المفكرين والعمال مجموعات مثل لجنة الدفاع عن العمال وذلك لتطوير أفكارهم السياسية . ثم أثبتت نقابة التضامن قوتها وقدرتها على تنفيذ إضرابات فعالة وبالتالي فرضت قانونيتها عام .1980 وشكل الفلاحين والطلاب ومجموعات أخرى كثيرة منظمات مستقلة، وعندما أدرك الشيوعيون أن هذه المجموعات قد غيرت واقع موازين القوى قاموا بحظر حركة التضامن وعاد الشيوعيون إلى الحكم العسكري .

واستمرت مؤسسات المجتمع المستقلة في بولندا بالعمل بالرغم من فرض الحكم العسكري وتنفيذ الاعتقالات وفرض العقوبات القاسية، واستمرت عشرات الصحف والمجلات غير القانونية في الصدور وقامت دور النشر غير القانونية بنشر مئات الكتب سنوياً، وقام الكتاب المشهورين بمقاطعة المنشورات الشيوعية ودور النشر الحكومية، واستمر العديد من النشاطات المشابهة في أجزاء أخرى من المجتمع.

كانت الحكومة الشيوعية العسكرية تحت نظام حكم يروزلسكي العسكري توصف في مرحلة من المراحل بأنها تقف على رأس المجتمع، حيث احتل الموظفون الرسميون مكاتب الحكومة وأبنيتها وكان باستطاعة النظام الحاكم أن يضرب في قلب المجتمع من خلال تنفيذ العقوبات والاعتقالات والسجن ومصادرة المطبوعات وما إلى ذلك . ولكن الدكتاتورية لم تستطع السيطرة على المجتمع، ومن هذا المنطلق أصبح القضاء على النظام الحاكم مسألة وقت.

هناك إمكانية لإنشاء" حكومة ديمقراطية موازية "عندما تكون الدكتاتورية مسيطرة على المراكز الحكومية، حيث تقوم هذه الحكومة الموازية بمهامها وتحصل على موالاة والتزام وتعاون المواطنين و مؤسسات المجتمع،

وبالتالي يحرم الحكام الدكتاتوريين من ميزات الحكم، وتحل الحكومة الديمقراطية الموازية محل الحكم الدكتاتوري بشكل كامل منفذةً بذلك جزء من التحول إلى النظام الديمقراطي، وعندما يحين الوقت يتم تبني دستور وعمل انتخابات كجزء آخر من التحول.

تفكيك النظام الدكتاتوري

يتم تصعيد حركة التحدي و اللاتعاون بينما يكون التحول المؤسساتي للمجتمع جارياً، لذلك على إستراتيجيي القوى الديمقراطية التفكير في مرحلة مبكرة في مسألة أنه سيأتي وقت تجتاز فيه القوى الديمقراطية المقاومة المختارة وتطلق تحدياً جماهيرياً .تحتاج مسألة إنشاء وبناء وتوسيع قدرة المقاومة إلى الوقت، ويحتاج تطوير التحدي الجماهيري إلى عدد من السنوات قبل حدوثه .لذلك يجب إطلاق حملات من المقاومة المختارة ذات الأهداف السياسية في هذه الفترة الانتقالية، حيث يشارك فيها أجزاء كبيرة من المواطنون من مختلف قطاعات المجتمع، وتصبح نقاط ضعف الدكتاتورية أكثر وضوحاً في حال توفر تحدي سياسي منضبط ومستمر يتمثل في تصعيد النشاطات .

يجلب التحدي السياسي القوي الذي يعمل جنباً إلى جنب مع بناء مؤسسات مستقلة انتبهاً دوليا واسعا لصالح القوى الديمقراطية، وينتج أيضاً استنكاراً دبلوماسياً دولياً ومقاطعات وحصار دعماً للقوى الديمقراطية) كما حصل في بولندا .(

على الإستراتيجيون أن يدركوا أنه في بعض الحالات جاء انهيار الدكتاتورية بسرعة فائقة كما حدث في ألمانيا الشرقية عام 1989 بسبب قطع مصادر القوة بشكل كبير نتيجة ثورة عامة للمواطنين ضد الدكتاتورية، ولكن يبقى هذا النموذج نادر الحدوث ويفضل التخطيط لنضال طويل الأمد) مع التحضير لنضال قصير.(

يجب الاحتفال بالانتصارات خلال مسيرة النضال التحرري حتى في القضايا المحدودة، حيث يجب الاعتراف بالذين يحققون النصر .فالاحتفالات مع أخذ الحيطة والحذر تساعد على الحفاظ على الروح المعنوية اللازمة لمراحل مستقبلية من النضال.

معالجة النصر بطريقة مسئولة

على مخططي الإستراتيجية الرئيسية الإعداد مقدماً لطرق اختتام النضال الناجح الممكنة والمفضلة من أجل منع ظهور دكتاتورية جديدة ولضمان الإنشاء التدريجي لنظام ديمقراطي قوي.

على الديمقراطيون أن يعدوا لكيفية معالجة التحول من الدكتاتورية إلى الحكومة المؤقتة في نهاية النضال .يفضل في ذلك الوقت إنشاء حكومة عاملة بسرعة، لكن ليس الحكومة القديمة بوجوه جديدة .يجب تحديد أجزاء هيكلية الحكومة السابقة التي يجب إزالتها كلياً بسبب طبيعتها الضمنية التي هي في الواقع ضد الديمقراطية) مثل الشرطة السياسية (ومعرفة أجزاء الهيكلية السابقة التي يمكن الاحتفاظ بها ومن ثم تطبيق الديمقراطية عليها لأن وجود فراغ حكومي يتيح المجال لظهور فوضى أو دكتاتورية جديدة.

يجب أيضاً النظر مقدماً في تحديد ماهية السياسة مع الرسميين ذوي المواقع العليا للدكتاتورية بعد تفكيك قوتها، مثلاً هل يجب محاكمة الحكام الدكتاتوريين؟ هل سيسمح لهم بمغادرة البلاد إلى الأبد؟ ما هي الخيارات الأخرى

التي تنسجم مع التحدي السياسي والحاجة إلى إعادة بناء البلد وبناء الديمقراطية بعد النصر؟ من الضروري تجنب حمامات الدم لأنها تعود بالضرر على إمكانية وجود نظام ديمقراطي في المستقبل.

يجب أن تكون لدينا خطط واضحة للتحول إلى الديمقراطية بحيث تكون هذه الخطط جاهزة للتطبيق عندما تضعف الدكتاتورية أو تنهار، لأن هذه الخطط تمنع ظهور جماعة أخرى تقوم بمصادرة قوة الدولة من خلال انقلاب عسكري .يجب أن يكون هناك خطط لتأسيس حكومة ديمقراطية دستورية تمنح حريات سياسية وفردية كاملة إنشاء، إن الفشل في التخطيط يضيع مكتسبات باهظة الثمن.

تفقد الدكتاتورية السيطرة عند مواجهة مواطنين معززين باستمرار ومواجهة نمو مجموعات ومؤسسات ديمقراطية مستقلة، وبالتالي يجد الحكام الدكتاتوريين أن أنظمتهم ستنهار حيث يعمل الإغلاق في المجتمع ومسيرات تحدي والنشاطات الأخرى باستمرار على تقويض أنظمة الحكم الدكتاتورية والمؤسسات المرتبطة بها . ومع مرور الوقت يصبح الحكام الدكتاتوريين ضعفاء بلا قوة نتيجة لهذا التحدي و اللاتعاون ومشاركة الجماهير، وبالتالي ينتصر المدافعون عن الديمقراطية دون عنف وتتفكك الدكتاتورية أمام أعين الشعب المتحدي.

لا يعتبر نجاح كل مجهود من هذه المحاولات سهلاً وسريعاً، لذلك علينا أن نتذكر أن الحروب العسكرية فيها النصر وفيها الهزيمة، لكن التحدي السياسي يوفر إمكانية حقيقية لتحقيق النصر .وكما ذكرنا سابقاً، نستطيع زيادة فرص النجاح بشكل كبير من خلال تطوير إستراتيجية رئيسية، ومن خلال تخطيط إستراتيجي حذر، ومن خلال العمل الجاد والنضال الشجاع المستمر .

الفصل العاشر

أسس ثبات الديمقراطية

يعتبر تفكك نظام الحكم الدكتاتوري سبباً لاحتفال عظيم، حيث أنه يوفر معنى للمرح وللاسترخاء وللعرفان للناس الذين عانوا لمدة طويلة ودفعوا ثمناً باهظاً أثناء النضال، إنهم سيشعرون بالفخر بأنفسهم وبكل من ناضل معهم من أجل نيل الحرية السياسية .ليس كل من ناضل سيعيش ليرى ذلك اليوم، ولكن الناس سيذكرون من عاش ومن مات كأبطال ساعدوا على إعادة كتابة تاريخ الحرية في بلادهم .

ولكن، لسوء الحظ، هذا لا يعني أنه قد حان الوقت لتقليل الحذر، فحتى بعد النجاح في تفكيك نظام الحكم الدكتاتوري من خلال استخدام التحدي السياسي، لا بد من اتخاذ إجراءات وقائية حذرة وذلك لمنع ظهور نظام قمع جديد تولده حالة الفوضى التي تلي مرحلة القضاء على نظام القمع القديم .على قادة القوى التي تدعم الديمقراطية أن يكونوا على استعداد مسبق للتحول المنظم إلى الديمقراطية .ثم يجب تفكيك الهيكلية الدكتاتورية، ومن ثم بناء الأسس الدستورية والقانونية ومعايير السلوك لديمقراطية قوية.

لا يجب أن يعتقد أحد أن مجتمعاً مثالياً سيظهر فور سقوط نظام الحكم الدكتاتوري، فسقوط الحكم الدكتاتوري هو بمثابة نقطة البدء التي تحت ظروف حرية أفضل تتيح المجال لبذل جهود طويلة الأمد لتطوير المجتمع وتلبية حاجاته الإنسانية بشكل أفضل .ستستمر المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة لسنوات طويلة مما يتطلب تعاون الكثير من الناس والجماعات لإيجاد حل لها .فعلى النظام السياسي الجديد أن يوفر فرص أمام الناس رغم اختلاف آرائهم لكي يكملوا العمل البناء والتطوير السياسي لمعالجة المشاكل في المستقبل .

خطر نشوء دكتاتورية جديدة

لقد حذرنا أرسطو منذ زمن بعيد قائلاً ..." فالحكم الاستبدادي يستطيع أيضاً أن يتحول إلى حكم استبدادي [14]"... والتاريخ يوفر لنا أمثلة على ذلك مثل اليعاقبة ونابليون في فرنسا والبلشفيين في روسيا وآية الله في إيران ومجلس الدولة العسكري لاستعادة القانون والنظام في بورما وفي مناطق أخرى حيث يرى بعض الأفراد والجماعات في سقوط النظام القمعي فرصة ليصبحوا هم الأسياد الجدد .وقد تختلف دوافع هؤلاء الأفراد والجماعات ولكن غالباً ما تكون النتائج متشابهة بحيث يصبح نظام الحكم الدكتاتوري الجديد أشد بطشاً وتحكماً من نظام الحكم الدكتاتوري القديم .

يحاول بعض أعضاء نظام الحكم القديم وحتى قبل انهيار نظام الحكم الدكتاتوري أن يقطعوا الطريق أمام نضال التحدي نحو الديمقراطية من خلال شن انقلاب عسكري للاستيلاء على النصر الذي حققته المقاومة الشعبية .وقد يدعي هؤلاء الأعضاء بأنهم يطردون نظام الحكم الدكتاتوري ولكن في الواقع تجدهم يسعون لفرض نموذج مطور عن النموذج القديم.

[14] Aristotle, *The Politics*, Book V, Chapter 12, p. 233.

منع الانقلابات

هناك طرق نستطيع من خلالها دحر الانقلابات في المجتمعات حديثة التحرر، وقد تكون المعرفة مقدماً بهذه القدرة الدفاعية كافية لردع القيام بأي محاولة انقلاب، حيث أن التحضير يولد الوقاية [15].

يسعى منفذو الانقلابات إلى طلب غطاءٍ شرعي يوفر لهم القبول بحقهم السياسي والأخلاقي في الحكم، فوراً بعد بدء الانقلاب، ويتمثل المبدأ الأساسي الأول للعمل ضد الانقلابات هنا في إنكار الشرعية التي يسعى منفذي الانقلابات وراء الحصول عليها.

ثم يطالب منفذو الانقلابات القادة المدنيين والمواطنين بأن يكونوا داعمين أو منحازين لهم أو أن يكونوا في حالة من السلبية .ثم يطالبون بتعاون الأخصائيين والمستشارين والبيروقراطيين وموظفي الحكومة والأوصياء والقضاة وذلك من أجل ترسيخ سيطرتهم على المجتمع الذي وقع فيه الانقلاب .ثم تأتي مطالبتهم بخضوع الأشخاص الذين يعملون في النظام السياسي ومؤسسات المجتمع والاقتصاد والشرطة والجيش، وتنفيذ أعمالهم المعتادة حسب التعديلات التي تفرضها أوامر وسياسات منفذي الانقلاب.

أما المبدأ الأساسي الثاني للعمل ضد الانقلابات فيتمثل في مقاومة منفذي الانقلابات من خلال اللاتعاون والتحدي حيث يجب منع التعاون والمساعدة اللازمين عنهم، أي أننا نستخدم نفس أساليب النضال التي استخدمت ضد نظام الدكتاتوري ضد التهديدات الجديدة ولكن مع التنفيذ المباشر .وإذا منعت الشرعية والتعاون عن الانقلاب نجد أنه سيموت من الجوع السياسي وسنستعيد فرصة بناء مجتمع ديمقراطي.

كتابة الدستور

يتطلب النظام الديمقراطي الجديد دستوراً يعمل على تأسيس إطار الحكومة الديمقراطية المرغوب فيه، حيث يضع هذا الدستور أهداف الحكومة ومحددات سيطرتها وأساليب وأوقات الانتخابات التي تمارس من اجل اختيار الموظفين الحكوميين والمشرعين وحقوق المواطنين الطبيعية وعلاقة الحكومة الوطنية بمستويات الحكومة الأدنى الأخرى.

يجب فصل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية عن بعضها بشكل واضح لكي تبقى الحكومة المركزية ديمقراطية، ويجب تقييد أعمال الشرطة والمخابرات والجيش بشكل قوي يمنع أي تدخل قانوني سياسي.

ويفضل أن ينص الدستور على إنشاء نظام فدرالي مع وجود امتيازات هامة تمنح للمستويات الإقليمية وعلى مستوى الولايات وعلى المستوى المحلي للحكومة وذلك من أجل الحفاظ على النظام الديمقراطي ومنع ظهور توجهات دكتاتورية، فمثلاً يمكن في بعض الحالات تطبيق نظام الأقاليم السويسري الذي يعطي مناطق صغيرة نسبياً امتيازات كبيرة مع بقائها جزءاً من الدولة ككل .

وعند وجود دستور كهذا يتمتع بهذه الخصائص في حقبة سابقة من تاريخ البلد المحرر حديثاً فإنه من الحكمة إعادة استخدامه من جديد مع إجراء التعديلات الضرورية المطلوبة .أما في حالة عدم وجود دستور مسبق فإنه يفضل العمل بدستور مؤقت وإلا فعلينا أن نعمل دستور جديد، الأمر الذي يتطلب الكثير من الوقت والتفكير،

---

[15] لمزيد من المعلومات عن المقاومة ضد الانقلابات أنظر:
Gene Sharp, *The Anti-Coup* (Boston, MA: The Albert Einstein Institution, 2003).

بالإضافة إلى أنه يفضل مشاركة الجماهير عند عمل الدستور، وعند تصديق أو تعديل أي نص من الدستور تصبح موافقة الجماهير ضرورية .والجدير بالذكر أنه علينا اتخاذ الحيطة لكي نتجنب وضع وعود في الدستور يستحيل تحقيقها أو وضع أحكام يتطلب تنفيذها حكومة عالية المركزية، حيث أن كلا الأمرين يسهلا الطريق أمام نشوء نظام حكم دكتاتوري .

يجب أن تكون لغة الدستور سهلة الفهم من قبل غالبية الشعب، فلا يجب أن يكون الدستور معقداً أو غامضاً لدرجة أن المحامون أو النخب الأخرى فقط تستطيع فهمه .

سياسة دفاع ديمقراطية

قد تواجه الدولة المحررة تهديدات أجنبية تحتاج مواجهتها إلى قدرات دفاعية، وقد تواجه هذه الدولة تهديداً من محاولات أجنبية للسيطرة الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية عليها.

لذلك علينا أن نأخذ تطبيق مبادئ التحدي السياسي على الحاجة للدفاع الوطني محمل الجد وذلك من أجل الحفاظ على الديمقراطية الداخلية[16]، فعند وضع قدرات المقاومة مباشرة في أيدي الشعب، تصبح الدول حديثة التحرر قادرة على تجنب الحاجة إلى بناء قدرات عسكرية كبيرة تهدد الديمقراطية أو تتطلب تسخير مصادر اقتصادية عظيمة تلزم في تحقيق أهداف أخرى .

علينا أن نتذكر أن بعض المجموعات ستقوم بتجاهل الأحكام الدستورية من أجل إنشاء نظام حكمٍ دكتاتوريٍ جديد، لذلك سيكون هناك دوراً دائماً يلعبه الشعب في ممارسة التحدي السياسي واللاتعاون ضد أي نظام حكم دكتاتوري ينشأ ومن أجل الحفاظ على الهيكلية والحقوق والإجراءات الديمقراطية.

مسئولية مستحقة

لا تأتي ثمار النضال اللاعنيف فقط في إضعاف وإزالة الحكام الدكتاتوريين وإنما أيضاً في تقوية وتعزيز الشعوب التي عانت من اضطهاد هؤلاء الحكام، حيث يُمَكِن هذا التعزيز الشعوب التي شعرت في يوم من الأيام أنها مجرد حجارة شطرنج أو ضحايا من تذليل القوة بشكل مباشر للحصول، معتمدين على جهودهم، على حرية أكبر وعدالة أعظم، وتنعكس نتائج تجربة النضال النفسية الهامة إيجابيا على زيادة ثقة الشعوب بنفسها وزيادة احترامها لنفسها.

أحد أهم النتائج المفيدة على المدى البعيد لاستخدام النضال اللاعنيف في بناء حكومة ديمقراطية تتمثل في أن المجتمع يصبح أكثر قدرة على معالجة المشاكل الحالية والمشاكل المستقبلية، التي قد تشمل فساد الحكومة أو ممارستها القمع ضد مجموعات معينة أو عدم وجود عدالة اقتصادية ووضع قيود على المساواة الديمقراطية في النظام السياسي .وتصبح الشعوب التي لديها خبرة في ممارسة التحدي السياسي أقل عرضة لأنظمة حكم دكتاتورية .

---

[16] See gene Sharp, *Civilian-Based defense: A Post-Military Weapons System* (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1990).

إن معرفة استخدام النضال اللاعنيف توفر بعد التحرر طرقاً للدفاع عن الديمقراطية والحريات المدنية وحقوق الأقليات وامتيازات الحكومات المحلية والإقليمية والمؤسسات الأهلية، وتمكن هذه الطرق أيضاً الأفراد والمجموعات من التعبير عن معارضة قضايا هامة بطرق سلمية دون اللجوء إلى الإرهاب وحرب العصابات التي قد تمارسها بعض مجموعات المعارضة .

إن القصد من طرح هذه الأفكار في اختبار التحدي السياسي أو النضال اللاعنيف هو مساعدة الأفراد والمجموعات التي تسعى من أجل التخلص من الاضطهاد الدكتاتوري وإنشاء نظام ديمقراطي دائم يحترم الحريات الإنسانية والأعمال الجماهيرية التي تهدف إلى تطوير المجتمع.

هناك ثلاث استنتاجات رئيسية للأفكار المطروحة في هذا العمل وهي:

- أن التحرر من أنظمة الحكم الدكتاتورية هو أمرٌ ممكنٌ.
- يتطلب الحصول على هذا التحرر العناية التامة في التفكير والتخطيط.
- الحذر والعمل الدءوب والنضال المنضبط الذي يكون أحياناً باهظ الثمن، هي أمورٌ مطلوبة .

إن القول الشائع" لا تأتي الحرية مجاناً "هو قول صحيح، حيث أنه لا يوجد قوة خارجية تمنح الشعوب المضطهدة الحرية التي تطمح إليها، وعلى الناس أن يتعلموا كيف يحصلون على تلك الحرية بأنفسهم، وهذا لن يكون سهلاً . إن فهم الناس لما هو مطلوب منهم لنيل الحرية يمكنهم من وضع خطط عمل تقودهم إلى نيل تلك الحرية بالرغم من العناء الطويل، ومن ثم يمكنهم، من خلال المثابرة، من بناء نظامٍ ديمقراطي جديد، ومن تجهيز أنفسهم من أجل الدفاع عن هذا النظام .إن الحرية التي تأتي من خلال هذا النوع من النضال ستبقى، ويكون الحفاظ عليها من خلال التلاحم الجماهيري لحمايتها وتدعيمها .

ملحق

أساليب العمل باستخدام اللاعنف[17]

أساليب الاحتجاج والإقناع باستخدام اللاعنف

تصريحات رسمية

1. خطابات عامة
2. رسائل معارضة أو تأييد
3. بيانات تصدر عن منظمات ومؤسسات
4. تصريحات علنية موقعة
5. بيانات عن المظالم والمطالب
6. تقديم عرائض جماهيرية

مخاطبة الجماهير العريضة

7. شعارات وكاريكاتورات ورموز
8. لافتات وملصقات وإعلانات تظاهرية
9. نشرات وكتيبات وكتب
10. صحف ودوريات
11. تسجيلات وإذاعة وتلفزيون
12. كتابة في الجو وعلى الأرض

احتجاجات جماعية

13. تفويض
14. أحكام صورية (هزلية)
15. جماعات ضاغطة (اللوبي)
16. اعتصامات
17. انتخابات صورية(هزلية)

أعمال رمزية عامة

18. رفع الأعلام وعرض الألوان الرمزية

[17] لمزيد من التفاصيل حول تعريف هذه الأساليب أنظر: Gene Sharp, *The Politics of Nonviolent Action*, Part Two and The Methods of Nonviolent Action, Boston: Porter Sargent, 1973 and later editions.

19. ارتداء الرموز الخاصة
20. الصلاة والعبادة
21. توزيع مواد تحتوي على رموز خاصة
22. التعري تعبيراً عن الاحتجاج
23. إتلاف الشخص لممتلكاته الخاصة
24. استخدام أضواء ترمز إلى مغزى معين
25. عرض اللوحات الفنية المعبرة
26. استخدام الطلاء كنوع من الاحتجاج
27. استخدام إشارات وأسماء جديدة
28. استخدام الأصوات كرموز
29. استصلاح رمزي للعقارات
30. إيماءات بذيئة

ممارسة الضغط على الأفراد

31. ملازمة المسئولين
32. توبيخ المسئولين
33. المآخاة
34. الاعتكاف

المسرح والموسيقى

35. مشاهد مسرحية تهكمية
36. تأليف المسرحيات وعزف الموسيقى
37. استخدام الغناء

المواكب

38. مسيرات
39. الاستعراض
40. مواكب دينية
41. الحجيج
42. قافلة سيارات

تكريم الموتى

43. الحداد السياسي
44. الجنازات الرمزية

45. الجنازات التظاهرية
46. زيارة المقابر

التجمعات الشعبية

47. التجمع من أجل الاحتجاج أو التأييد
48. لقاءات احتجاجية
49. لقاءات احتجاجية مموهة
50. عقد الندوات

انسحاب وتنصل

51. الخروج من مكان معين
52. الصمت
53. رفض التشريفات
54. إدارة الظهر

أساليب اللاتعاون الاجتماعي

نبذ الأشخاص

55. المقاطعة الاجتماعية
56. مقاطعة اجتماعية انتقائية
57. حجب العواطف) عدم إظهار العواطف (
58. الحرمان
59. التحريم

اللاتعاون مع الأحداث الاجتماعية والتقاليد والمؤسسات

60. تعليق النشاطات الاجتماعية والرياضية
61. مقاطعة الشئون الاجتماعية
62. إضرابات الطلاب
63. العصيان الاجتماعي
64. الانسحاب من المؤسسات الاجتماعية

الانسحاب من النظام الاجتماعي

65. البقاء في المنزل
66. اللاتعاون الشخصي الشامل

67. "هروب "العمال
68. الخلوة
69. الاختفاء الجماعي
70. الهجرات الاحتجاجية

أساليب اللاتعاون الاقتصادي (1) :المقاطعة الاقتصادية

أعمال يقوم بها المستهلكين

71. مقاطعة المستهلكين
72. عدم استهلاك المنتجات المقاطعة
73. سياسة التقشف
74. الامتناع عن دفع الأجور
75. رفض الاستئجار
76. مقاطعة المستهلكين الوطنية
77. مقاطعة المستهلكين الدولية

أعمال يقوم بها العمال والمنتجون

78. مقاطعة عمالية
79. مقاطعة المنتجين

الأعمال التي يقوم بها الوسطاء

80. مقاطعة المزودين والوكلاء

أعمال يقوم بها أصحاب الأملاك والمدراء

81. مقاطعة التجار
82. الامتناع عن تأجير أو بيع الممتلكات
83. منع التوظيف وإغلاق المؤسسات
84. رفض المساعدة الصناعية
85. إضراب عام للتجار

أعمال يقوم بها أصحاب المصادر المالية

86. سحب الودائع البنكية
87. الامتناع عن دفع الرسوم والمستحقات والضرائب
88. الامتناع عن دفع الديون والفوائد

89. قطع المخصصات والقروض

90. الامتناع عن دفع المداخيل الحكومية

91. الامتناع عن قبول النقد الحكومي

الأعمال التي تقوم بها الحكومات

92. الحصار الاقتصادي المحلي

93. وضع تجار على القائمة السوداء

94. حظر البيع دولياً

95. حظر الشراء دولياً

96. الحظر التجاري الدولي

أساليب اللاتعاون الاقتصادي (2) :الإضراب

الإضرابات الرمزية

97. الإضراب الاحتجاجي

98. المغادرة الفورية

الإضرابات الزراعية

99. إضرابات الفلاحين

100. إضراب عمال المزارع

101. رفض العمل الإلزامي

102. إضراب المعتقلين

103. إضراب احد فروع الصناعة

104. إضراب المهنيين

الإضرابات الصناعية العادية

105. إضراب منشأة صناعية

106. إضراب الصناعة

107. الإضراب التضامني

الإضرابات الجزئية

108. الإضراب التصاعدي

109. إضراب الصدمة

110. الإضراب التباطؤي

111. إضراب التقيد بالأنظمة
112. الإضراب بالغياب المرضي) تمارض(
113. الإضراب بالاستقالة
114. الإضراب المحدود
115. الإضراب المحدد

الإضرابات الصناعية المزدوجة

116. الإضراب المعمم
117. الإضراب العام

الجمع بين الإضرابات والإغلاقات الاقتصادية

118. هارتال (Hartal) إضراب مؤقت للتعبير عن الاحتجاج
119. الإغلاق الاقتصادي

أساليب اللاتعاون السياسي

نبذ السلطة

120. سحب الولاء
121. رفض التأييد العام
122. خطابات وكتابات تدعوا إلى المقاومة

امتناع المواطنين عن التعاون مع الحكومة

123. مقاطعة الهيئات التشريعية
124. مقاطعة الانتخابات
125. مقاطعة الوظائف والمراكز الحكومية
126. مقاطعة الدوائر والوكالات والهيئات الحكومية الأخرى
127. الانسحاب من المؤسسات التربوية الحكومية
128. مقاطعة المنظمات التي تدعمها الحكومة
129. رفض مساعدة الجهات التنفيذية
130. إزالة إشارات وعلامات المكان الخاصة
131. رفض الموظفين المعينين
132. رفض حل المؤسسات القائمة

بدائل الجمهور للطاعة

133. معارضة وامتثال بطيء
134. العصيان في حالة غياب الإشراف المباشر
135. العصيان الجماهيري
136. العصيان المقنع
137. رفض تفريق الحشود
138. الاعتصام
139. رفض التجنيد الإجباري والإبعاد
140. الاختباء والهروب واستخدام الهويات الزائفة
141. عصيان مدني للقوانين غير الشرعية

أعمال يقوم بها موظفو الحكومة

142. امتناع محدد عن المساعدة من قبل أركان الحكومة
143. قطع خطوط اتصال الأوامر والمعلومات
144. المماطلة والإعاقة
145. لا تعاون إداري عام
146. لا تعاون قضائي
147. عدم فعالية مقصود ولا تعاون انتقائي مع جهات السلطات التنفيذية
148. التمرد

أعمال تقوم بها الحكومات المحلية

149. مراوغات وتأخيرات شبه قانونية
150. لاتعاون وحدات حكومية ذات صلاحية

أعمال حكومية دولية

151. تغيير في العلاقات الدبلوماسية والعلاقات الأخرى
152. تأخير وإلغاء الأحداث الدبلوماسية
153. سحب الاعتراف الدبلوماسي
154. قطع العلاقات الدبلوماسية
155. الانسحاب من المنظمات الدولية
156. رفض العضوية في الهيئات الدولية
157. الطرد من المنظمات الدولية

أساليب التدخل اللاعنيف

التدخل النفسي

158. الانكشاف أمام العناصر الطبيعية
159. الصيام

أ. صيام الضغط المعنوي

ب. الإضراب عن الطعام

ت. صيام الساتياجراها) من أجل تغيير الخصم كلياً(

160. المحاكمة المعكوسة
161. التحرش باستخدام اللاعنف

التدخل الجسدي

162. الاعتصام
163. الاعتصام وقوفا
164. الاعتصام ركوباً
165. الاقتحام
166. الطواف
167. الصلاة اقتحاماً
168. غارة اللاعنف
169. غارات اللاعنف الجوية
170. غزو اللاعنف
171. الاعتراض اللاعنيف
172. الحاجز اللاعنيف
173. الاحتلال اللاعنيف

التدخل الاجتماعي

174. تأسيس نماذج اجتماعية جديدة
175. إرهاق التسهيلات
176. المماطلة
177. المقاطعة الكلامية
178. مسرح المغاوير
179. مؤسسات اجتماعية بديلة
180. نظام اتصالات بديل

التدخل الاقتصادي

181. قلب الإضراب
182. الإضراب ألاعتصامي
183. استيلاء على الأراضي باستخدام اللاعنف
184. تحدي الحصار
185. تزوير بدافع سياسي
186. الشراء الوقائي الاحتكاري
187. حجز الموجودات) الأصول(
188. إغراق الأسواق بالسلع
189. حماية محددة
190. أسواق بديلة
191. أنظمة مواصلات بديلة
192. مؤسسات اقتصادية بديلة

التدخل السياسي

193. إرهاق الأنظمة الإدارية
194. كشف هويات العملاء السريين
195. الرغبة في السجن
196. العصيان المدني للقوانين" المحايدة"
197. العمل بدون تواطؤ
198. ازدواجية السلطة والحكومة الموازية.

عن المؤلف

يعمل الدكتور جين شارب كباحث كبير في مؤسسة ألبرت أينشتاين في بوسطن في ولاية ماساتشوستس الأمريكية، حيث يحمل درجة البكالوريوس ودرجة الماجستير من جامعة أوهايو والدكتوراه في النظرية السياسية من جامعة أكسفورد .وقد حصل الدكتور جين شارب على درجة الدكتوراه الفخرية في القانون من كلية مانهاتن وعلى درجة الدكتوراه الفخرية في الخدمة الإنسانية من كلية ريفير .يعتبر الدكتور جين شارب بروفسوراً متقاعداً للعلوم السياسية في جامعة ماساتشوستس في دارتموث، وقد در س الدكتور شارب في جامعة أوسلو وجامعة ماساتشوستس في بوسطن، وقد احتل مركز باحث في مركز الشؤون الدولية في جامعة هارفارد لما يقارب الثلاثون عاماً، تشمل مؤلفاته باللغة الإنجليزية ما يلي:

1. *The Politics of Nonviolent Action (1973)*
2. *Gandhi as a Political Strategist (1979)*
3. *Social Power and Political Freedom (1980)*
4. *Making Europe Unconquerable (1985)*
5. *Civilian-Based Defense: A Post-Military Weapons System (1990)*

ومؤلف آخر ما زال قيد العمل (2003) تحت عنوان :
Waging Nonviolent Struggle: Twentieth Century Practice and Twenty-First Century Potential

ترجمت مؤلفات الدكتور شارب إلى أكثر من ثلاثين لغة.